غزة

مساحة الموت

ما فعلته 14 عامًا من الحصار الإسرائيلي الخانق

يناير 2020

Euro-Med Human Rights Monitor
الأورومتوسطي لحقوق الإنسان

المحتويات

مقدمة	4
ملخص تنفيذي	6
خلفية	8
قطاع معزول	10
الهجمات العسكرية الإسرائيلية على قطاع غزة خلال فترة الحصار	11
إغلاق المعابر الحدودية	14
انهيار الاقتصاد	22
المنطقة الإسرائيلية العازلة تعيق عمل المزارعين	30
تدهور الوضع الصحي	33
تحديات التعليم	38
أزمة اللاجئين: الأونروا تعجز عن توفير الحاجات الأساسية	40
أزمة الكهرباء	42
خلفية قانونية	44
التوصيات	46
المراجع	47

مقدمة

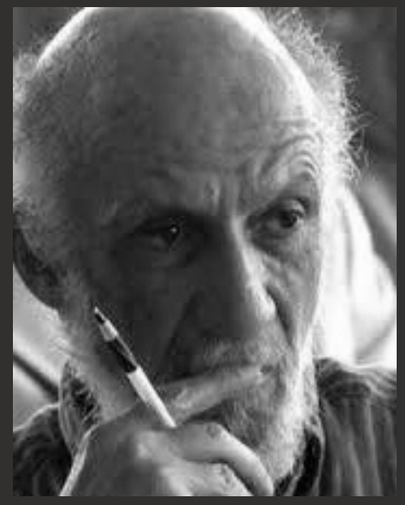

غزة: مساحة الموت

أغتنم هذه الفرصة، بصفتي رئيس مجلس أمناء المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، لأقدم هذا التقرير السنوي الشامل المثير للقلق، «غزة: مساحة الموت»، والذي يقدم أدلة دامغة على الاضطهاد طويل الأمد وغير القانوني للمدنيين من سكان قطاع غزة، والذي اشتد بشكلٍ موسع منذ أن فرضت إسرائيل حصارًا بريًا وبحريًا وجويًا عام 2007. هذا الحصار الشامل وغير القانوني، والذي احتجز الفلسطينيين في غزة منذ فرضه، يعد شكلًا قاسيًا ووحشيًا من العقاب الجماعي، والذي يعتبر جريمة مستمرة وفاضحة.

إن التركيز على التدهور المأساوي لظروف الحياة لسكان غزة تحت الحصار لا ينبغي أن يدفع القراء إلى اعتبار أن احتلال إسرائيل لغزة في الفترة السابقة ما بين (1967-2007)، لم يكن جائراً أو أنه لا يخضع لإدانة واسعة النطاق من الأمم المتحدة وغيرها.

تشمل هذه الفضيحة الإنسانية التي طال أمدها في العالم جميع سكان غزة الفلسطينيين، متحديةً ضمائر البشرية جمعاء. و كما رصد تقرير «مساحة الموت» فقد ازدادت هذه الظروف قسوة خاصة منذ أن فرضت إسرائيل هذا الحصار الصارم على غزة في عام 2007، والذي فاقمته أشكال مختلفة من القيود التي تفرض تحديات يومية لا يمكن للسكان المحليين تحملها. تعرض سكان قطاع غزة الذين يبلغ عددهم نحو 2 مليون نسمة، بمن في ذلك عدد كبير من اللاجئين (نحو 70٪ من مجموع السكان) بشكل مستمر لأشكال مختلفة من العقاب الجماعي، والتي تنتهك المادة (33) من اتفاقية جنيف الرابعة، والتي تحظر مثل هذه السياسات والممارسات دون قيد أو شرط، وتعتبر قاعدة حيوية للقانون الدولي الإنساني.

وكما يعرض هذا التقرير بشكل مقنع، فإن الوضع العام من الظروف القمعية فاقمته العمليات العسكرية الإسرائيلية، بما في ذلك الهجمات واسعة النطاق في 2008-2009 و2012 و2014، بالإضافة إلى عدد كبير من التوغلات العسكرية الأصغر والتدخلات القسرية بالحياة المدنية الروتينية. تسبب هذا العنف الإسرائيلي على نطاق واسع في العديد من القتلى والإصابات، إضافة إلى حالة الهلع والصدمة التي تعرض لها سكان غزة ككل. لقد تم إجبار جميع سكان غزة على الوجود منذ الولادة وحتى الموت في ظل نظام الترهيب الذي تفرضه إسرائيل.

تسببت هذه الإجراءات التقييدية والعقابية كذلك في انهيار مثير للقلق على مستوى الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، لتتسبب البطالة، وتدهور الصحة العقلية والبدنية، وتدني مستويات المعيشة، والقيود على الفرص التعليمية، بمعاناة هائلة للسكان المدنيين المحاصرين في قطاع غزة.

يقدم هذا التقرير أدلة دامغة على كيفية تقويض السياسات والممارسات الإسرائيلية للهياكل الاقتصادية والاجتماعية في غزة.

ومما يثير القلق بشكل خاص، أن الأمم المتحدة والدول الأعضاء تسمح لهذه الحالة من عدم امتثال إسرائيل للقوانين التي لها مثل هذا التأثير الخطير على السكان المدنيين بالاستمرار لفترة طويلة دون بذل جهد أكبر لحثها على احترام القانون الدولي ورفع الحصار ووقف جميع أشكال العقاب الجماعي.

كل التحية للعمل الشجاع الذي قام به طاقم عمل المرصد الأورومتوسطي، لجمع هذا التقرير الشامل في ظل تلك الظروف الصعبة، حيث يعتمد التقرير على جمع البيانات وعرض الأدلة، ويؤكد على تدهور الأوضاع منذ تولي حماس المسؤولية عن إدارة غزة بفوزها بالسيطرة على المجلس التشريعي في عام 2006 من خلال الانتخاب.

يحدو الأمل الكبير لدى مجلس أمناء المرصد الأورومتوسطي أن ينشر تقرير «غزة: مساحة الموت» على نطاق واسع ويكون له التأثير الذي طال انتظاره على الرأي العام العالمي وعلى ردود فعل المجتمع الدولي. يجب قراءة هذا التقرير باعتباره صرخة عاجلة للمساعدة. إنه نداء لكل من حركة التضامن العالمية التي تدعم نضال الفلسطينيين من أجل حقوقهم، وللمجتمع الدولي والإقليمي الذي يتحمل مسؤوليات مؤسسية في التعامل مع الحالات التي تنتهك فيها حقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني الدولي و المعايير الأخلاقية الأساسية بشكلٍ صارخ.

ريتشارد فولك
نيابة عن المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، مجلس الأمناء

ملخص تنفيذي

عام 2012، أصدرت الأمم المتحدة تقريرًا توقعت فيه انهيار القطاعات الحيوية في قطاع غزة بشكلٍ يجعله مكانًا غير قابلٍ للحياة بحلول عام 2020.

اليوم، وقد أصبحنا في العام 2020 بالفعل، يعيش الفلسطينيون في القطاع انهيارًا حقيقيًا في مختلف جوانب حياتهم بشكلٍ يُظهر بوضوح عجز القطاع عن منح حياة كريمة لنحو 2 مليون نسمة. ترتب ذلك على 14 عامًا من الحصار الإسرائيلي الخانق، إلى جانب هجمات عسكرية بين الفينة والأخرى تستهدف القطاع ذا الكثافة السكانية التي تعد من بين الأعلى في العالم.

وبينما يعيش اليوم جيلٌ كاملٌ وُلد ونشأ تحت الحصار ولا يعرف شكل العالم الخارجي خلف حدود القطاع المغلقة، تبقى الأجيال السابقة الأكثر قدرة على ملاحظة الفرق في مستويات الحياة المختلفة بين فترة ما قبل الحصار الإسرائيلي وفترة ما بعد نحو عقد ونصفٍ على فرضه.

خلال 14 عامًا، تضاعفت نسب ومؤشرات الأزمة الإنسانية في قطاع غزة بشكلٍ صادم. على سبيل المثال، في الوقت الذي كانت نسبة البطالة بين السكان تبلغ نحو 23,6٪ عام 2005، وصلت اليوم -مع بداية عام 2020- لأكثر من ضعفها بنسبة 52٪، لتكون من بين أعلى معدلات البطالة في العالم. فيما ضرب الفقر أكثر من نصف السكان، بنسبة 54٪، مقارنة بنحو 40٪ عام 2005.

أما فيما يتعلق بالحق في حرية الحركة، فتعد إحدى أوضح المؤشرات على أثر الحصار على تقليص الحريات وخنق الحياة في القطاع. فمن سبعة معابر تجارية ومخصصة لحركة الأفراد قبل فرض الحصار الإسرائيلي، انخفض العدد إلى ثلاثة فقط، اثنين منها مع إسرائيل وواحد مع مصر. لذلك، من البديهي أن يقلص ذلك أعداد المسافرين وشاحنات البضائع والمساعدات إلى أكثر من النصف. على سبيل المثال، بلغ معدل حالات العبور عبر معبر إيرز شهريًا نحو 65,000 حالة قبل فرض الحصار الإسرائيلي، لينخفض ذلك إلى أقل من الربع خلال عام 2019، ويصل إلى نحو 14,000 حالة شهريًا فقط.

أما القطاع الصحي، فيبقى الأكثر تأثرًا والأكبر تأثيرًا على تردي الوضع الإنساني في غزة. فنتيجةً لسياسة الإغلاق والتقليص التي اتبعتها السلطات الإسرائيلية تجاه قطاع غزة منذ شهر يناير/كانون الثاني 2006، وصلت نسبة العجز في الأدوية إلى نحو 52٪ مع بداية عام 2020، مقارنة بما يقارب 16٪ فقط خلال عام 2005. يعني ذلك بشكلٍ أساسي بأن القطاع الصحي عاجز عن تقديم العلاج والرعاية الصحية للغالبية العظمى من السكان، في الوقت الذي تصل فيه فترات الانتظار للخضوع للعديد من العمليات الجراحية إلى نحو 16 شهرًا، مقارنة بثلاثة أشهر فقط عام 2005.

لذلك، في ضوء تقرير الأمم المتحدة الذي توقع تلاشي مظاهر الحياة في غزة بحلول هذا العام، يرصد تقرير المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان السنوي حول حصار غزة مؤشرات انهيار القطاعات الحيوية، بما في ذلك الاقتصاد وحرية الحركة والصحة والتعليم وغيرها، من خلال مقارنة تلك المؤشرات في فترات ما قبل فرض الحصار وما بعده.

خلفية

طوال 28 عامًا، خضع قطاع غزة لحكم الانتداب البريطاني باعتباره جزءًا من أرض فلسطين. وقام الانتداب البريطاني (والذي شمل أيضًا ما عرف في ذلك الوقت بمنطقة شرق الأردن) على أرض فلسطين بتوجيه من «عصبة الأمم» (التي جاءت قبل الأمم المتحدة) والتي أنشئت بعد الحرب العالمية الأولى بهدف الحفاظ على السلام العالمي. وهكذا، عندما أجبرت الحرب الإمبراطورية العثمانية على التخلي عن السيطرة على فلسطين وشرق الأردن، أعطت عصبة الأمم السلطة الإدارية للمملكة المتحدة، ابتداءً من 25 أبريل/نيسان 1920، وتمتد حتى 14 مايو/أيار 1948.

وكان من المفترض أن تلتزم سلطة الانتداب بما جاء في المادة (22) من عهد عصبة الأمم، والتي دعت إلى تسهيل تقدم الشعوب التي لم تصل بعد لدرجة النضج السياسي الذي يؤهلها لإدارة إقليمها، حيث عرفت المادة الانتداب بأنه «الإدارة المؤقتة من قبل إحدى الدول الكبرى لبلاد وضعها غير مستقر أو غير ناضجة سياسيًا بما يكفي، بحيث يصار إلى استقلالها بعد أن تسترشد بنصائح ومساعدة الدولة المنتدَبة».

مع ذلك، في عام 1917، في رسالة إلى «اللورد روتشيلد»، صرح وزير الخارجية البريطاني «آرثر بلفور» بأن «حكومة صاحب الجلالة تنظر لصالح إنشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وستبذل قصارى جهدها لتسهيل الإنجاز من هذه المادة.» وأشارت الرسالة أيضا إلى أنه يجب «الفهم بوضوح أنه لا يجب فعل أي شيء قد يضر بالحقوق المدنية والدينية للمجتمعات غير اليهودية الموجودة في فلسطين...».

في عام 1937، بعد إضراب وتمرد مسلح للعرب الذين يعيشون في منطقة الانتداب دام ستة أشهر، خلصت «لجنة بيل»، التي عينتها الحكومة البريطانية، إلى أن الإدارة البريطانية أصبحت غير فاعلة وأوصت بتقسيم

الإقليم إلى دولة عربية مرتبطة بشرق الأردن ودولة يهودية صغيرة. تسبب الاقتراح في العديد من المداولات، حتى اندلعت الحرب العالمية الثانية.

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، دعم الرئيس ترومان قبول 100,000 ناجٍ من المحرقة في فلسطين، مما أعاد حل التقسيم. وفي فبراير 1947، أعلنت بريطانيا عزمها على إنهاء ولايتها لفلسطين، وتركت مستقبل فلسطين لرعاية الأمم المتحدة (التي حلت محل العصبة) فيما يتعلق بالتصرف في المناطق غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

بعد أن صوتت الأمم المتحدة لتقسيم فلسطين في قرار الجمعية العامة رقم 181 عام 1947 في تصويت منقسم ونتائج عارضتها الدول العربية الأعضاء في الأمم المتحدة، اندلعت الحرب العربية الإسرائيلية عام 1948، وبلغت ذروتها في إنشاء دولة ذات سيادة لإسرائيل، ونقل سلطة قطاع غزة إلى مصر فيما كانت الضفة الغربية تحت الحكم الأردني.

خلال حرب 1948، أجبر مئات الآلاف من الفلسطينيين على الفرار من أراضيهم، حيث لجأ نحو 250،000 إلى قطاع غزة. في عام 1967، وسعت إسرائيل سيطرتها على غزة خلال حرب الأيام الستة، والتي أسفرت أيضًا عن احتلال الضفة الغربية والقدس الشرقية وشبه جزيرة سيناء.

اليوم، هناك نحو 13 مليون لاجئًا فلسطينيًا حول العالم، ستة ملايين منهم مسجلون لدى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا). فيما يشكل نحو 1,4 مليون لاجئًا ما يقرب من 70٪ من سكان قطاع غزة.

منذ ذلك الحين، يخضع قطاع غزة للسيطرة الإسرائيلية. خلال السنوات الأولى، أنشأت إسرائيل مستوطنات في القطاع في انتهاك للمادة 49 (6) من اتفاقية جنيف الرابعة، وارتكبت عددًا من الانتهاكات، بما في ذلك مصادرة الأراضي والممتلكات وفرض القيود على حريات الحركة والتنقل.

في سبتمبر 2005، سحبت الحكومة الإسرائيلية 8,000 مستوطنًا وقواتها العسكرية من غزة. مع ذلك، بقيت السلطات الإسرائيلية تتحكم بأوجه الحياة المختلفة في القطاع، رغم زعمها عد تحمل مسؤولية القطاع وشؤون سكانه كقوة محتلة.

في عام 2006، فرضت إسرائيل حصارًا على قطاع غزة بعد أن فازت حركة حماس في الانتخابات التشريعية، لتفرض قيودًا وعقوبات بعد الانتخابات في يناير 2006، ثم تشددها في منتصف عام 2007.

في هذا التقرير، يوثق المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان آثار الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة، ويقارن ما بين الظروف المعيشية لسكانه قبل الحصار، والوضع القائم بعد 14 عامًا منه. يحلل التقرير الجوانب الصحية والاقتصادية والاجتماعية للحياة في قطاع غزة، ويقدم الإطار القانوني للحصار والقيود المفروضة على القطاع.

قطاع معزول

لإسرائيل تاريخ طويل في عزل قطاع غزة الذي تعرض لإغلاقات عديدة خلال العقدين الماضيين، لكن الحصار المشدد الذي بدأت بفرضه عقب فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية عام 2006 كان شكلاً غير مسبوق من أشكال العقاب الجماعي، حين أعلنت إسرائيل قطاع غزة «منطقة مغلقة» وقررت فرض عقوبات إضافية على النظام الذي كانت تتولى حركة حماس إدارته، ففرضت القيود على دخول الوقود والبضائع وحركة المواطنين من وإلى القطاع.

عام 2007، شددت إسرائيل حصارها على قطاع غزة بعد أن استطاعت حركة حماس السيطرة على القطاع، حيث منعت إدخال المحروقات بكافة أنواعها من بنزين وغاز وديزل، ولم تسمح بإدخال الكثير من السلع، كاللحوم والدواجن والبسكويت، وقلصت مساحات الصيد، وأغلقت جميع المعابر الحدودية.

إلى جانب ذلك، عملت السلطات الإسرائيلية على ترسيخ سياسة عزل قطاع غزة، من خلال فصله عن الضفة الغربية فيما سمي بـ «سياسة الفصل». ترتب عن تلك السياسة التضييق على دخول وخروج الفلسطينيين داخل إلى ومن قطاع غزة، ومنع الطلاب الجامعيين في غزة من تلقي التعليم في جامعات الضفة الغربية، كما جرى منع العديد من الأكاديميين والطواقم الطبية والخبراء من التنقل، بالإضافة إلى حرمان الغالبية العظمى من العائلات داخل وخارج القطاع من الالتقاء ولم الشمل.

الهجمات العسكرية الإسرائيلية على قطاع غزة خلال فترة الحصار

شنت القوات الإسرائيلية على قطاع غزة خلال الأربعة عشر عامًا الماضية ثلاثة هجماتٍ عسكريةٍ قاسية خلال الأعوام 2008-2009، و2012، و2014، شهد القطاع كذلك قبلها وبعدها عدة هجمات جوية وأرضية متفرقة.

عملية الرصاص المصبوب (2008)

بدأت بتاريخ 27 ديسمبر/ كانون الأول لعام 2008 واستمرت لمدة 21 يومًا، لتنتهي في 18 يناير/ كانون الثاني من عام 2009.

في اليوم الأول من الهجوم، شنت نحو 80 طائرة حربية إسرائيلية مجموعة من الغارات على العديد من المقار الأمنية والحكومية التابعة لحركة حماس، واستمرت الهجمات الجوية مدة 8 أيام، لتتخذ السلطات الإسرائيلية بعد ذلك قرارًا بشن عملية عسكرية برية، شملت مجموعات كبيرة من الدبابات والجنود المشاة والوحدات الخاصة.

خلال فترة الهجوم، ألقت القوات الإسرائيلية قرابة المليون كيلو جرام من المتفجرات في القطاع، متسببة بهدم ما يقرب من 4,100 مسكن بشكلٍ كلي و17,500 آخرين بشكلٍ جزئي، بالإضافة إلى قتل نحو 1,436 فلسطينيًا قتلوا، وإصابة نحو 5,400 آخرين، كان من بينهم عدد كبير من الأطفال والنساء.

عملية عامود السحاب (2012)

بدأت بتاريخ 14 نوفمبر/تشرين الثاني لعام 2012، واستمرت لمدة 8 أيام لتنتهي في 21 نوفمبر/ تشرين الثاني من عام 2012.
خلال نحو أسبوع من الهجمات العسكرية، قتلت القوات الإسرائيلية نحو 162 فلسطينيًا، وأصابت نحو 1,300 آخرين، كما هدم القصف المروحي 200 منزل بشكلٍ كامل و 1,500 آخرين بشكلٍ جزئي.

عملية الجرف الصامد (2014)

بدأت بتاريخ 8 يوليو/ تموز لعام 2014، واستمرت لمدة 51 يومًا لتنتهي في 26 أغسطس/ آب من عام 2014.
هذا الهجوم كان الأشد على قطاع غزة، فخلال تلك الفترة، وثق الفريق الميداني للمرصد الأورومتوسطي تنفيذ القوات الإسرائيلية نحو 60,664 غارة برًا وبحرًا وجوًا، أسفرت عن مقتل 2,147 فلسطينيًا، العديد منهم ينتمون لنفس العائلة، وجرح 10,870 آخرين، إضافة إلى تدمير 17,123 منزلًا، منها 2,465 منزلًا دمر بشكلٍ كلي.

الهجمات العسكرية الثلاث على غزة في أرقام

الرصاص المسكوب 27 ديسمبر 2008 – 18 يناير 2009

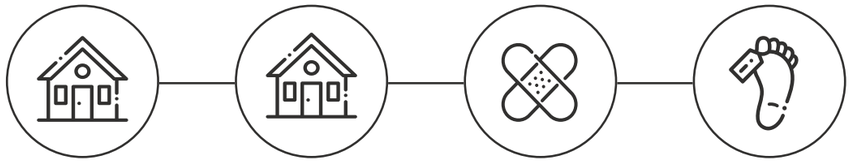

عامود السحاب 14 – 21 نوفمبر 2012

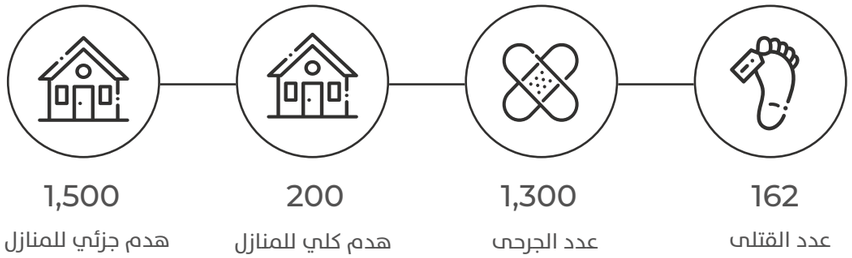

حرب عام 2014

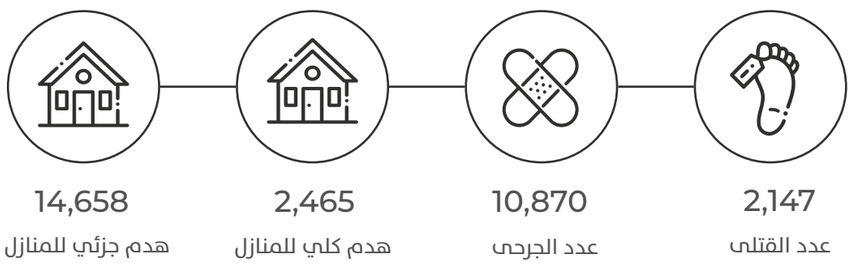

إغلاق المعابر الحدودية

لا تزال حرية التنقل والحركة في قطاع غزة من أبرز المشاكل التي تواجه المواطنين الراغبين في التنقل من وإلى القطاع. وباعتبار بقاء معبر رفح الذي يربط بين قطاع غزة ومصر مغلقًا في معظم فترات العام، فقد تزايدت أهمية معبر إيرز باعتباره معبرًا لسكان قطاع غزة وبوابة رئيسية لما يقارب من اثنين مليون نسمة. وبعد فرض الحصار على غزة، أغلقت جميع المعابر الحدودية باستثناء معبرين مخصصين لحركة الأفراد، وهما معبر إيرز مع إسرائيل شمالي القطاع، ومعبر رفح مع مصر جنوبي القطاع، إلى جانب معبر مخصص لحركة البضائع عبر إسرائيل وهو معبر كرم أبو سالم.

قبل فرض إسرائيل الحصار عام 2006، كان تنقل الأفراد والبضائع من وإلى القطاع يتم عبر ستة معابر؛ وهي بيت حانون/ إيرز، كارني، ناحل عوز، كرم أبو سالم، ومعبر صوفا على الحدود مع إسرائيل، بالإضافة إلى معبر رفح على الحدود مع مصر.

كان متوسط عدد شاحنات التصدير التي تغادر القطاع يوميًا قبل عام 2006 نحو 70 شاحنة، بالإضافة إلى دخول نحو 583 شاحنة محملة بالمستلزمات والحاجات الإنسانية يوميًا. وكان يتم إدخال معظم البضائع عبر معبر «كارني» شمال شرق قطاع غزة، فيما كان معبر «ناحل عوز» شرق مدينة غزة الخط الرئيسي لدخول الوقود اللازم لتشغيل محطة توليد الكهرباء.

أغلق معبر «كارني» عام 2007 ومعبر «صوفا» في شهر أيلول/سبتمبر 2008، فيما تدخل معظم البضائع إلى القطاع حاليًا عبر معبر «كرم أبو سالم» و الذي يعمل بشكل جزئي فقط. خلال العامين اللذين تليا فرض الحصار عام 2006، كان متوسط عدد الشاحنات التي دخلت إلى القطاع نحو 112 شاحنة يوميًا، وهو ما يمثل نحو خُمس عدد الشاحنات التي كان يُسمح بدخولها قبل فرض الحصار.

وتم بعد ذلك منع تصدير البضائع خارج القطاع باستثناء عدد قليل منها. أما معبر بيت حانون/ إيرز، والذي تم تجهيزه لاستيعاب أعداد كبيرة من المسافرين يوميًا، فيتعامل مع أعداد قليلة من الأجانب العاملين في مؤسسات إغاثية دولية أو الصحفيين، بالإضافة إلى عدد قليل من الفلسطينيين الذين يُسمح لهم بمغادرة القطاع لدواعٍ إنسانية كالعلاج أو للدراسة في الخارج.

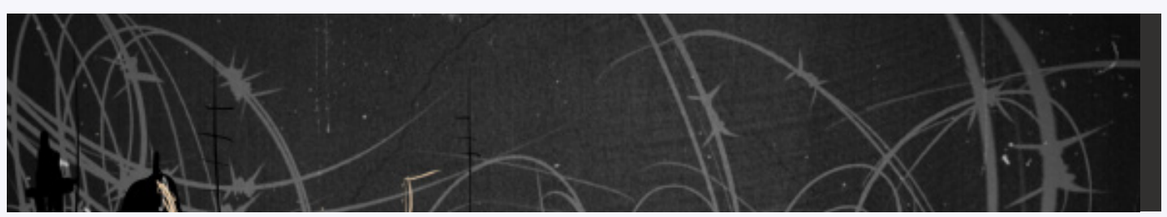

حرية الحركة من خلال معبر إيرز

يشكل عبور الفلسطينيين من قطاع غزة إلى إسرائيل أو الضفة الغربية والقدس مشكلة بحد ذاتها، إذ يتطلب ذلك حيازة الفلسطيني على تصريح إسرائيلي حتى يُسمح له بالدخول والخروج، غير أن الحصول على هذا التصريح مشروط باستيفاء بعض المعايير التي وضعتها السلطات الإسرائيلية، والتي تتسم بكونها ضيقة ومتغيرة بين فترةٍ وأخرى.

علاوة على ذلك، قد يرفض الأمن الإسرائيلي عبور أشخاص يمتلكون تلك التصاريح عند وصولهم للمعبر بهدف المغادرة، دون إبداء أسباب واضحة.

إلى جانب ذلك، ترسل السلطات الإسرائيلية للتجار بلاغات بين الفينة والأخرى تفيد بسحب التراخيص التي بحوزتهم فيما يعرف بـ «المنع الأمني»، بما في ذلك رجال أعمال قدامى ومعروفون، كانوا قد دخلوا وخرجوا من خلال معبر إيرز عشرات المرات على مدار سنواتٍ عدة، مع عدم إعطاء أي تفسيرات لهذا المنع.[1]

وعند النظر إلى الإحصائية الخاصة بنسبة المصادقة على طلبات التصريح، نجد أن هذه النسبة هبطت من 80٪ إلى 46٪ في الأعوام ما بين 2014 و2018، وذلك بحسب المعطيات التي كان قد نشرها منسق أعمال الحكومة الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية.

وتفتح السلطات الإسرائيلية معبر إيرز لبعض الفئات، وهي فئات محددة تتمثل في:

1. حملة التصاريح التجارية.
2. المرضى ومرافقيهم.
3. حالات إنسانية استثنائية. (مثل الزواج، الوفاة، المرض).

وعلى الرغم من أن هذه الفئات حددت للعبور على وجه الخصوص، إلا أن معالجة طلباتها تستغرق وقتًا طويلًا جداً يصل إلى حد المبالغة، فقد تستغرق معالجة الطلب الخاص بزيارة قريب مريض ما يزيد عن 50 يوم عمل (دون أن يُمنح التصريح في أغلب الحالات)، أما طلب المريض الذي يحتاج للعلاج أو إجراء عملية جراحية عاجلة فقد يستغرق ما يزيد عن 23 يوم عمل.

وحول إغلاق المعبر، فمنذ بداية المسيرات الأسبوعية التي ينظمها الفلسطينيون على الحدود مع إسرائيل فيما يسمى بـ»مسيرات العودة الكبرى»، أغلقت السلطات الإسرائيلية المعبر ست مرات في الفترة ما بين من أغسطس/آب 2018 إلى يونيو/حزيران 2019، كنوع من العقاب الجماعي لردع الفلسطينيين ومنعهم من التظاهر.

وانخفض عدد حالات العبور عبر معبر إيرز من نحو 30,000 حالة شهريًا تقريبًا قبل الحصار، إلى ما يقرب من 14,000 حالة عام 2019 ، فيما تبقى تلك الأعداد مرشحة للنقصان أو الزيادة حسب الوضع السياسي والأمني العام في قطاع غزة وإسرائيل.

جدول يوضح إحصائيات الخروج عبر معبر إيرز من يناير/كانون الثاني 2010 – ديسمبر/كانون الأول 2019

الشهر	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
يناير	2119	3027	4464	4514	6372	10159	15388	8669	6150	12617
فبراير	1818	2924	3855	3935	6032	11909	14155	7301	6367	11282
مارس	2239	3293	3659	3591	6304	13280	14823	6078	8710	10187
إبريل	1791	3008	3661	3687	5641	13300	13137	4677	6466	11863
مايو	1997	-	4088	4531	6704	15888	14605	5324	8525	12361
يونيو	2413	-	4053	4650	4503	18418	12493	5761	9506	15471
يوليو	2197	3501	4372	5337	1133	19100	11949	6683	11522	18732
أغسطس	2183	2799	3581	5150	1582	17800	13447	6173	9671	15627
سبتمبر	1608	3493	3132	4979	5939	11804	11050	5126	5263	16609
أكتوبر	2354	3076	3000	5908	8666	10745	7101	4812	10187	14993
نوفمبر	2211	2876	2541	5502	8835	14990	9239	5716	8556	17442
ديسمبر	2949	3538	4619	5410	12927	13880	8409	5241	12402	22330

المصدر: مسلك

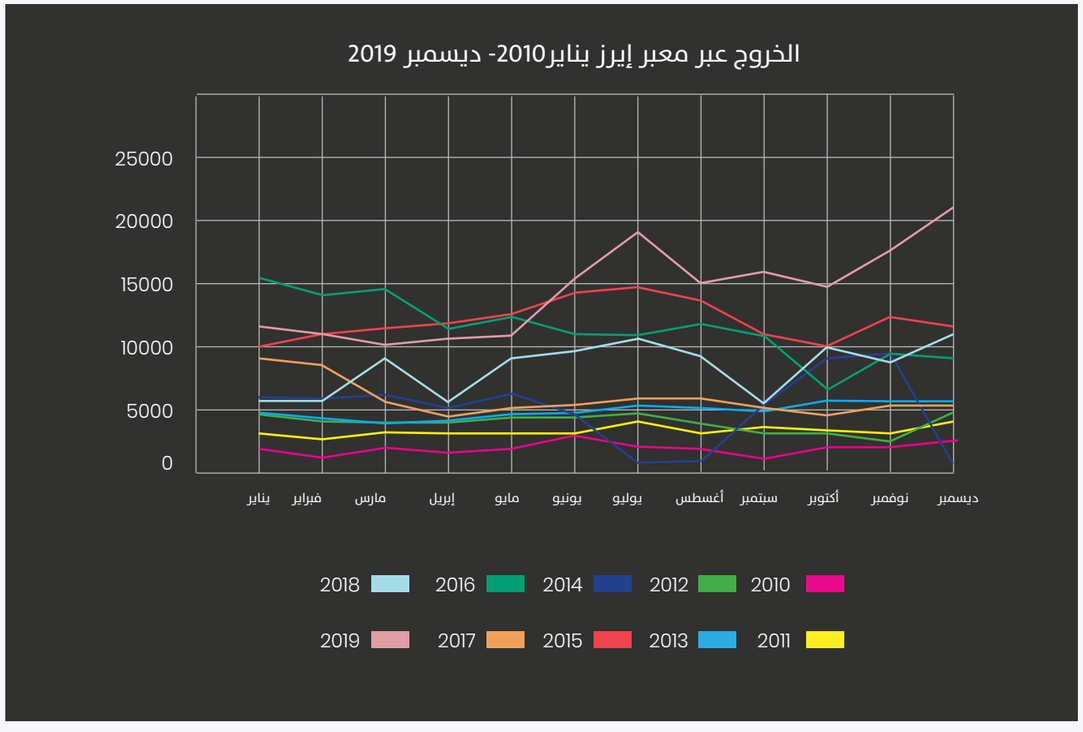

حرية الحركة من خلال معبر كرم أبو سالم

بعد إغلاق كافة معابر القطاع التاجرية مع إسرائيل، بقي معبر كرم أبو سالم المعبر الوحيد الذي يعمل ما بين قطاع غزة من جهة، وإسرائيل والعالم الخارجي من جهة أخرى، بحيث تخرج وتدخل عبره البضائع المدنية الأساسية للقطاع، فيما تمنع إسرائيل دخول ما تعتبره بضائع «ثنائية الاستخدام»، وهي البضائع والمواد التي يُمكن استخدامها بصورتين؛ مدنية وعسكرية.

لذلك، ومع بقاء معبر كرم أبو سالم المعبر التجاري الوحيد في القطاع، انخفضت معدلات دخول وخروج البضائع بشكلٍ كبيرٍ بالمقارنة مع أعوام 2005 وما قبلها. ففي عام 2005، بلغ متوسط عدد شاحنات الاستيراد الداخلة إلى القطاع نحو 10,400 شاحنة شهريًا عام 2005، مقابل 7,517 شاحنة شهريًا عام 2019. وبالمثل، انخفض متوسط عدد شاحنات التصدير الخارجة عبر معابر إسرائيل من نحو 833 شاحنة شهريًا، إلى نحو 262 شاحنة شهريًا عبر معبر كرم أبو سالم خلال عام 2019، بنسبة انخفاض وصلت إلى نحو 68,6٪.[2]

حرية الحركة من خلال معبر رفح

يمثل معبر رفح شريان الحياة الرئيس لسكان قطاع غزة، باعتبار أن عملية الخروج والعبور عبر معبر إيرز تتسم بالتضييق الشديد والشروط التعسفية.

وفي عام 2005 قبل فرض الحصار على غزة، عمل معبر رفح بشكلٍ منتظم، وسجلت الإحصائيات خروج ودخول حوالي 40 ألف حالة شهريًا، غير أن ذلك تغير منذ تموز عام 2013 بسبب الأوضاع السياسية في مصر والتي أثرت على عمل المعبر وأدت لإغلاقه معظم الوقت، ما أدى لتفاقم الحالة الإنسانية لسكان القطاع بشكلٍ غير مسبوق.

وأغلقت مصر خلال فترة الهجوم الإسرائيلي على غزة صيف 2014 معبر رفح لأسباب أمنية، حيث تم فتحه بشكل جزئي بعد توقيع اتفاق وقف إطلاق النار في 26 أغسطس/آب 2014، ليتم السماح للجرحى والحالات الإنسانية بمغادرة القطاع، لكن المعبر ما لبث أن أغلق بعد حوالي شهرين، من 25 أكتوبر/تشرين الأول – 20 ديسمبر/كانون الأول 2014، لمدة 57 يوماً حيث تم السماح للعالقين في مصر أو دول أخرى بالعودة إلى القطاع. وفي عام 2014، بقي معبر رفح بقي مغلقاً لنحو 66٪ من الوقت، حيث هبط معدل عبور الأفراد من وإلى القطاع بشكل ملحوظ خلال العام.

وخلال عام 2018، بلغ متوسط عدد حالات الدخول والخروج عبر معبر رفح نحو 8,163 حالة شهريًا، ليرتفع هذا العدد خلال عام 2019، الذي شهد تحسنًا ملحوظًا عن الأعوام التي تلت فرض الحصار وتأزم الأوضاع السياسية والأمنية في مصر، ليصل متوسط عدد الحالات التي عبرت من خلاله إلى نحو 12,000 شهريًا، مقابل 40,000 حالة شهريًا عام 2005، بنسبة انخفاض بلغت نحو 70٪.

وعلى الرغم من التحسن الملحوظ الذي شهده معبر رفح خلال عام 2019، إلا أن حاجة الغالبية العظمى من السكان للتنقل تبقى غير ملباة، إذ يحتاج الشخص الراغب بالسفر للتسجيل والانتظار في كشوفات ضمن عشرات الآلاف من الأشخاص حتى يحين دوره، لفترات تمتد حتى ستة أشهر أو أكثر، الأمر الذي يترتب عليه تعطل مصالح المسافرين، ويؤثر على فرصهم الطبية والتعليمية والمهنية.

جدول يوضح إحصائيات الدخول والخروج عبر معبر رفح من يناير 2010 حتى ديسمبر 2019

الشهر	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
يناير	-	12361	32834	42897	4316	2727	-	5719	-	5715
فبراير	-	3363	32037	33596	6993	-	3561	2900	3581	8548
مارس	-	8666	29925	37918	6607	2443	-	4191	1520	13296
إبريل	-	9935	30500	39247	6479	-	-	-	4876	13699
مايو	-	15243	32573	35244	4949	1629	1959	3068	8765	12988
يونيو	-	8767	32573	55995	9325	6446	5856	-	12137	9817
يوليو	22171	31681	51665	16295	7292	-	2761	-	12294	18378
أغسطس	26301	27466	29380	11242	12149	5757	1565	8416	14228	13769
سبتمبر	21538	30617	42916	6503	19991	3307	9595	3361	13321	14928
أكتوبر	15091	29939	37009	11641	13728	4055	6661	-	9731	12127
نوفمبر	21418	25761	37479	5952	2688	-	4413	4011	8176	10249
ديسمبر	12480	27561	30489	5238	-	2386	5866	3493	9327	12547

المصدر: مسلك

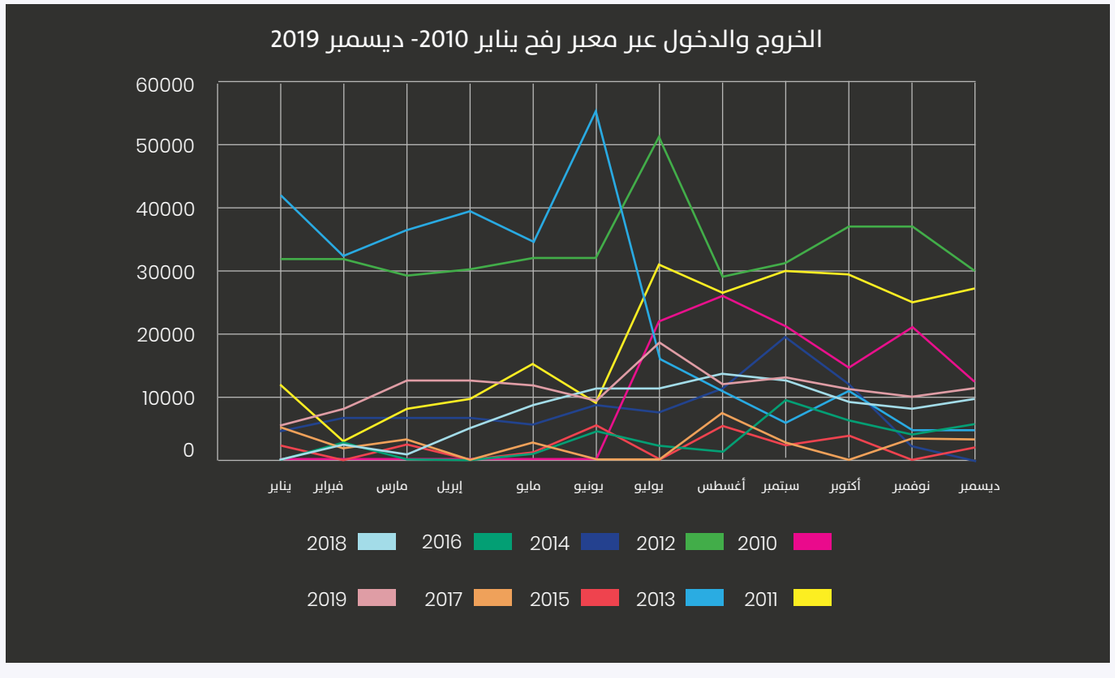

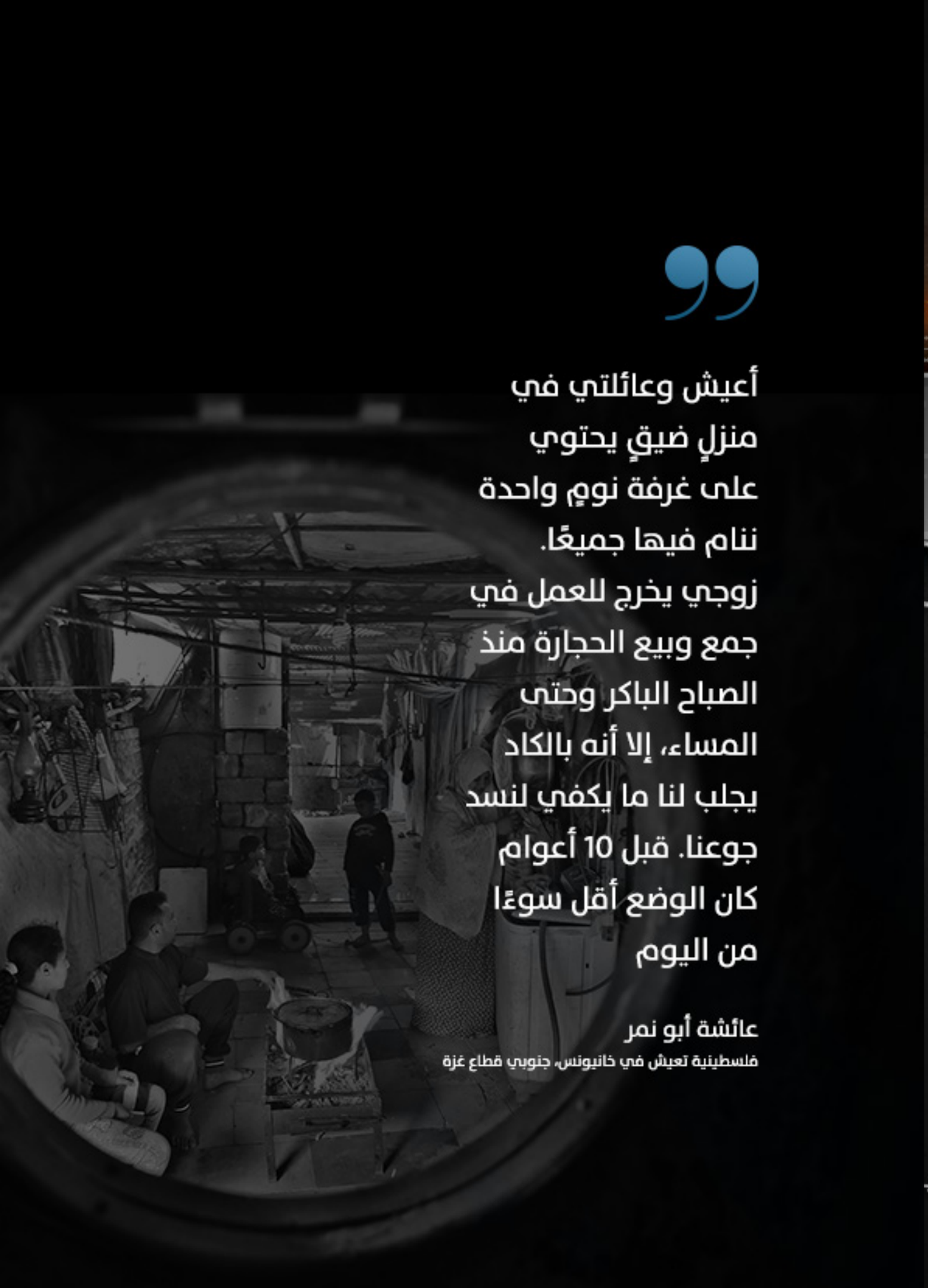

أعيش وعائلتي في
منزلٍ ضيقٍ يحتوي
على غرفة نومٍ واحدة
ننام فيها جميعًا.
زوجي يخرج للعمل في
جمع وبيع الحجارة منذ
الصباح الباكر وحتى
المساء، إلا أنه بالكاد
يجلب لنا ما يكفي لنسد
جوعنا. قبل 10 أعوام
كان الوضع أقل سوءًا
من اليوم

عائشة أبو نمر
فلسطينية تعيش في خانيونس، جنوبي قطاع غزة

غزة: مساحة الموت

الحق في حرية الحركة

2005 — 2020

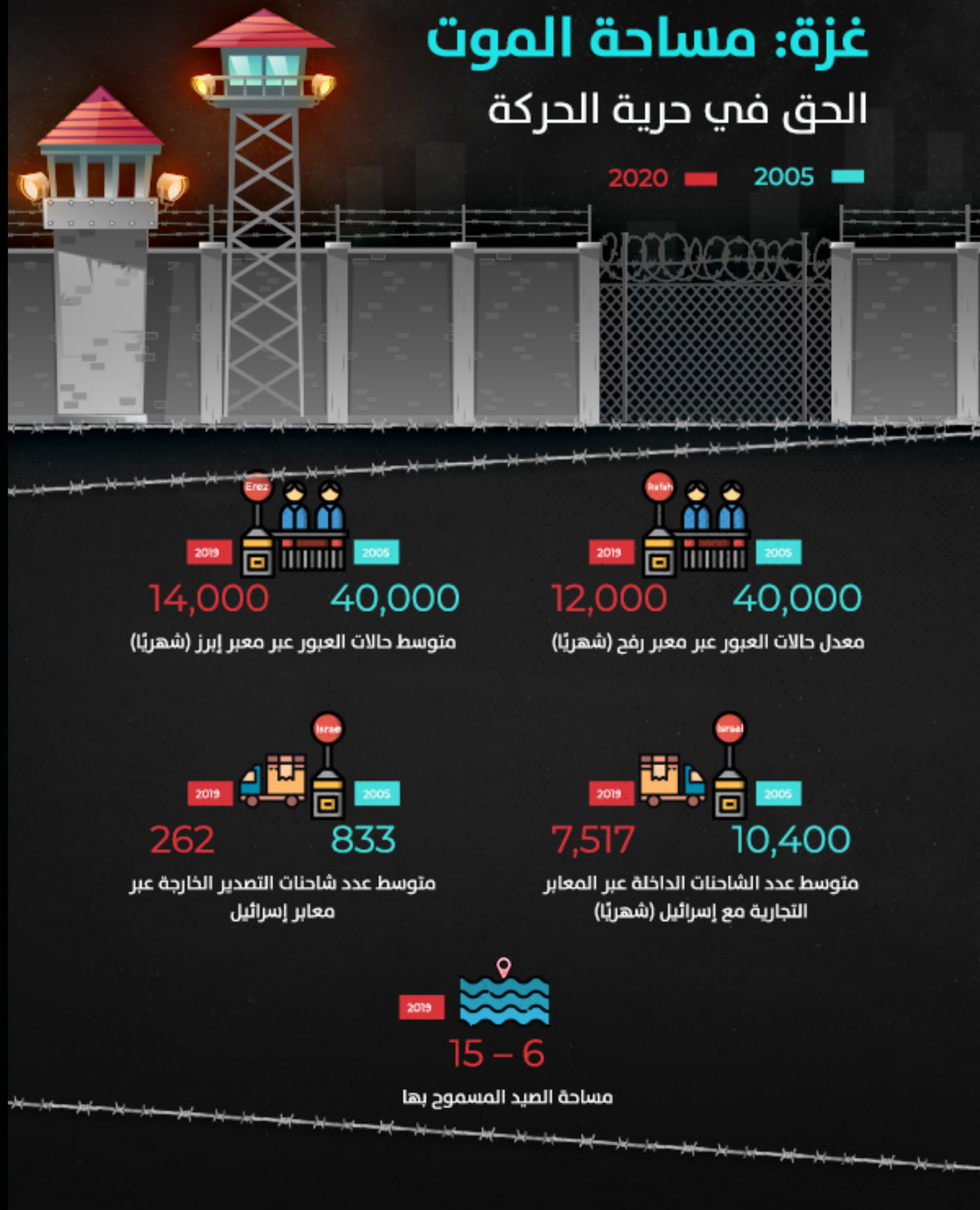

12,000 — 40,000
معدل حالات العبور عبر معبر رفح (شهريًا)

14,000 — 40,000
متوسط حالات العبور عبر معبر إبرز (شهريًا)

7,517 — 10,400
متوسط عدد الشاحنات الداخلة عبر المعابر التجارية مع إسرائيل (شهريًا)

262 — 833
متوسط عدد شاحنات التصدير الخارجة عبر معابر إسرائيل

2019
15 – 6
مساحة الصيد المسموح بها

انهيار الاقتصاد

دخل الاقتصاد في قطاع غزة في حالة من الركود العام منذ بداية فرض الحصار الإسرائيلي، والذي شمل إغلاق شبه كلي لمعابر القطاع التجارية، الأمر الذي تسبب في شل الحركة الاقتصادية، خاصة في الفترات التي تشن فيها القوات الإسرائيلية هجمات عسكرية على القطاع. إضافة إلى ذلك، تعمقت خسائر القطاع الخاص نتيجة للقيود التي تفرضها السلطات الإسرائيلية على حركة رجال الأعمال والتجار، واستهداف العديد من الشركات والمنشآت الخاصة، والتي تعيل شريحة كبيرة من سكان القطاع.

أما على صعيد الاقتصاد الكلي فقد تراجعت مساهمة قطاع غزة في إجمالي الناتج المحلي نهاية عام 2019 إلى أقل من 20٪ من إجمالي الناتج المحلي الفلسطيني، فيما انخفض معدل دخل الفرد الواحد في غزة إلى 800 دولار أمريكي سنويًا، مقارنة بمعدل 3,600 دولار في مجمل الأراضي الفلسطينية.

وانحدر مستوى الاستثمار ليصل إلى نحو 3٪ من إجمالي الناتج المحلي، بحيث هبطت حصة القطاع الإنتاجي من الناتج المحلي من 28٪ عام 1994 إلى أقل من 13٪ بعد فرض الحصار الإسرائيلي، فيما هبطت حصة الزراعة إلى أقل من 5٪ من إجمالي الناتج المحلي.

ومنذ بدء الحصار المفروض على القطاع، انخفض عدد المنشآت العاملة من 3,500 منشأة إلى نحو 250 فقط وأغلقت نحو 600 منشأة صناعية. إلى جانب ذلك، ساهمت الهجمات العسكرية الثلاث في تدمير المزيد من المنشآت الصناعية، بحيث باتت الطاقة الإنتاجية للمنشآت العاملة المتبقية في القطاع تعمل بنسبة لا تتجاوز 16٪. فيما تشير التقديرات إلى تعرض القطاع الخاص لخسائر بلغت نحو 11 مليار دولار منذ بدء الحصار الإسرائيلي.

ونتيجة لإغلاق عشرات الشركات والمصانع والمؤسسات الربحية وغير الربحية، وصلت نسبة البطالة إلى مستويات تعد من بين الأعلى في العالم، بحيث ارتفعت من نحو 23٪ عام 2005 إلى ما يقرب 52٪ مع بداية عام 2020، وكانت الأكثر تأثرًا بها فئة الشباب، حيث وصلت نسبة البطالة بين الشباب إلى نحو 67,5٪.

وتجاوزت نسبة نقص أو انعدام الأمن الغذائي إلى نحو 71٪ لدى الأسر في قطاع غزة، بحيث يتلقى أربعة من بين كل خمس أشخاص مساعدات مالية، فيما بلغت نسبة الفقر نحو 54٪، ليبقى معدل الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر في قطاع غزة أكثر بمرتين ونصف منه في الضفة الغربية.

وساهمت الهجمات الإسرائيلية المتتالية على قطاع غزة، فضلًا عن الحصار في تدمير وهدم البنية التحتية للصرف الصحي، وإعاقة إعادة التأهيل للطرقات وشبكات المياه والصرف الصحي.

ففي هجوم عام 2014، تعرض أكثر من 40 كيلو مترًا من الطرق للأضرار الكلية والجزئية، بجانب عشرات المباني الخدمية. فاقم ذلك المخاطر البيئية، حيث يتم يوميًا ضخ ما يزيد عن 100 مليون لترًا من مياه الصرف الصحي الملوثة (غير المعالجة) في مياه البحر الأبيض المتوسط، الأمر الذي يتسبب بتلوث واسع النطاق على شواطئ القطاع يتجاوز مستوى المعايير البيئية الدولية. [3]

ترافق ذلك مع استمرار حرمان إسرائيل للفلسطينيين من استغلال موارد النفط والغاز في قطاع غزة والضفة الغربية حيث تمنع الفلسطينيين منذ العام 1999 من استغلال حقل «غزة مارين» في البحر المتوسط.

حركة البضائع

قبل فرض الحصار الإسرائيلي على غزة، كان يتم إدخال معظم البضائع عبر معبر «المنطار/كارني» شمالي شرقي قطاع غزة، فيما كان معبر «الشجاعية/ناحل عوز» شرقي مدينة غزة الخط الرئيس لدخول الوقود اللازم لتشغيل محطة توليد الكهرباء.
أغلق معبر «المنطار/كارني» عام 2007 ومعبر «صوفا» في العام 2008، واعتمدت إسرائيل معبر «كرم أبو سالم» كمعبر تجاري وحيد لإدخال البضائع بشكل جزئي وبشكل غير منتظم إلى القطاع.
وعلى الرغم من تكرار إغلاق المعبر وانخفاض معدل حركة البضائع في فترات متفاوتة عن المعدل الحالي، إلا أن الأرقام الحالية تعكس طبيعة الحركة عبر المعبر خلال سنوات الحصار. بلغ متوسط عدد شاحنات التصدير الخارجة عبر معبر كرم أبو سالم شهريًا نحو 833 شاحنة عام 2005، لينخفض هذا العدد بنسبة 69٪، ويصل إلى نحو 262 شاحنة شهريًا خلال عام 2019. أما فيما يتعلق بالشاحنات الواردة عبر معبر كرم أبو سالم، فقد بلغ متوسط عدد شاحنات البضائع الداخلة عام 2005 نحو 10,400 شاحنة شهريًا، لينخفض بشكلٍ كبيرٍ خلال عام 2019 ويصل إلى نحو 7,517.[4]

أولاً: خروج البضائع من القطاع

استخدمت إسرائيل منذ بدء الحصار عام 2006 أساليب متنوعة لتعطيل تصدير المنتجات من غزة إلى الخارج، حيث فرضت في البداية حظرًا على تصدير البضائع باستثناء عدد محدود من المنتجات الزراعية، التي سمحت بتصديرها لأوروبا بفعل التدخل الأوروبي، غير أن تصدير المحاصيل الزراعية بقي غير منتظم لعدة سنوات بعد فرض الحصار.
بذلك، ألحق عدم انتظام العلاقة التجارية بين قطاع غزة والعالم الخارجي وصعوبة تنقل التجار بسبب القيود الإسرائيلية وكلفة النقل الباهظة ضررًا كبيرًا في العلاقات مع العملاء، وهو الأمر الذي أدى إلى عدم القدرة على تصدير البضائع حتى في الفترات التي كانت تسمح إسرائيل بتصدير بعضها.
وبحسب جمعية «جيشاه – مسلك»، فقد انخفض معدل التصدير من غزة للعالم الخارجي، والذي كان يبلغ قبل فرض الحصار نحو 1,000 شاحنة شهريًا، إلى نحو 13,5 شاحنة شهريًا (معظمها محاصيل زراعية) خلال الفترة من آذار/مارس 2007 وحتى أكتوبر/تشرين أول 2014، حيث شكلت ما نسبته 1٪ فقط من المعدل الشهري للبضائع المصدرة قبل فرض الحصار.[5]
أما في عام 2014 فقد سمحت السلطات الإسرائيلية لأول مرة بتسويق شبه منتظم من غزة إلى الضفة الغربية، حيث استطاع التجار في غزة تصدير المنتجات الزراعية والأثاث والملابس،

فضلاً عن السماح بتصدير بعض المنتجات الزراعية للأسواق الإسرائيلية، ليتحسن معدل التصدير ويصل إلى نحو 113 شاحنة شهريًا مع نهاية عام 2015 ومعدل 178 شاحنة شهريًا مع نهاية عام 2016، تم تسويق معظمها في أسواق الضفة الغربية.
وفي عام 2018، بلغ معدل التصدير نحو 217 شاحنة شهريًا، في حين تشير التقديرات عام 2019 إلى بلوغ معدل التصدير حوالي 320 شاحنة شهريًا.

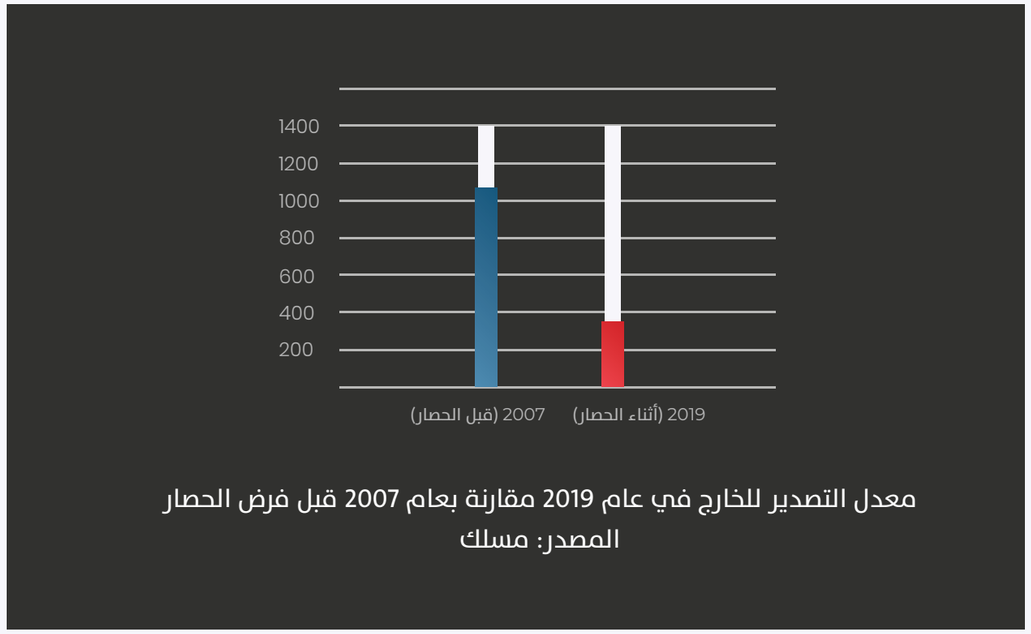

معدل التصدير للخارج في عام 2019 مقارنة بعام 2007 قبل فرض الحصار
المصدر: مسلك

ثانياً: دخول البضائع إلى قطاع غزة

مع بدء الحصار عام 2006، أغلقت إسرائيل بشكلٍ تدريجي المعابر الحدودية مع قطاع غزة، كنوع من العقاب الجماعي لسكان القطاع، حيث قامت بدايةً بإغلاق معبر «المنطار/كارني»، وهو المعبر الذي كان مخصصًا لنقل البضائع، إذ أصبح العمل من خلاله بشكل جزئي وخصص فقط لنقل البضائع المتعلقة بالحبوب والأعلاف، فيما قررت السلطات الإسرائيلية لاحقًا إغلاقه بشكلٍ نهائي في آذار/مارس من عام 2011.
وفي عام 2008 أغلقت إسرائيل معبر صوفا، والذي كان مخصصًا لنقل مواد البناء، ثم تلا ذلك بعامين إغلاق معبر «الشجاعية/ناحل عوز» الذي كان مخصصًا لنقل المحروقات للقطاع.
بجانب ذلك، فرضت إسرائيل قيودًا جمّة على دخول البضائع للقطاع، حيث أتاحت فقط دخول البضائع التي تعد في نظرها أساسية لبقاء السكان المدنيين في القطاع على قيد الحياة.

غزة: مساحة الموت

انهيار الاقتصاد

هبطت حصة القطاع الإنتاجي من الناتج المحلي الإجمالي من 28% إلى 13%.

هبطت حصة الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي من 9% إلى 5%.

4 من كل 5
أشخاص يتلقون المساعدات الإنسانية

3% فقط
معدل الاستثمار من الناتج المحلي

800 دولار
متوسط دخل الفرد في غزة سنويا
(3500 في مجمل الأراضي الفلسطينية)

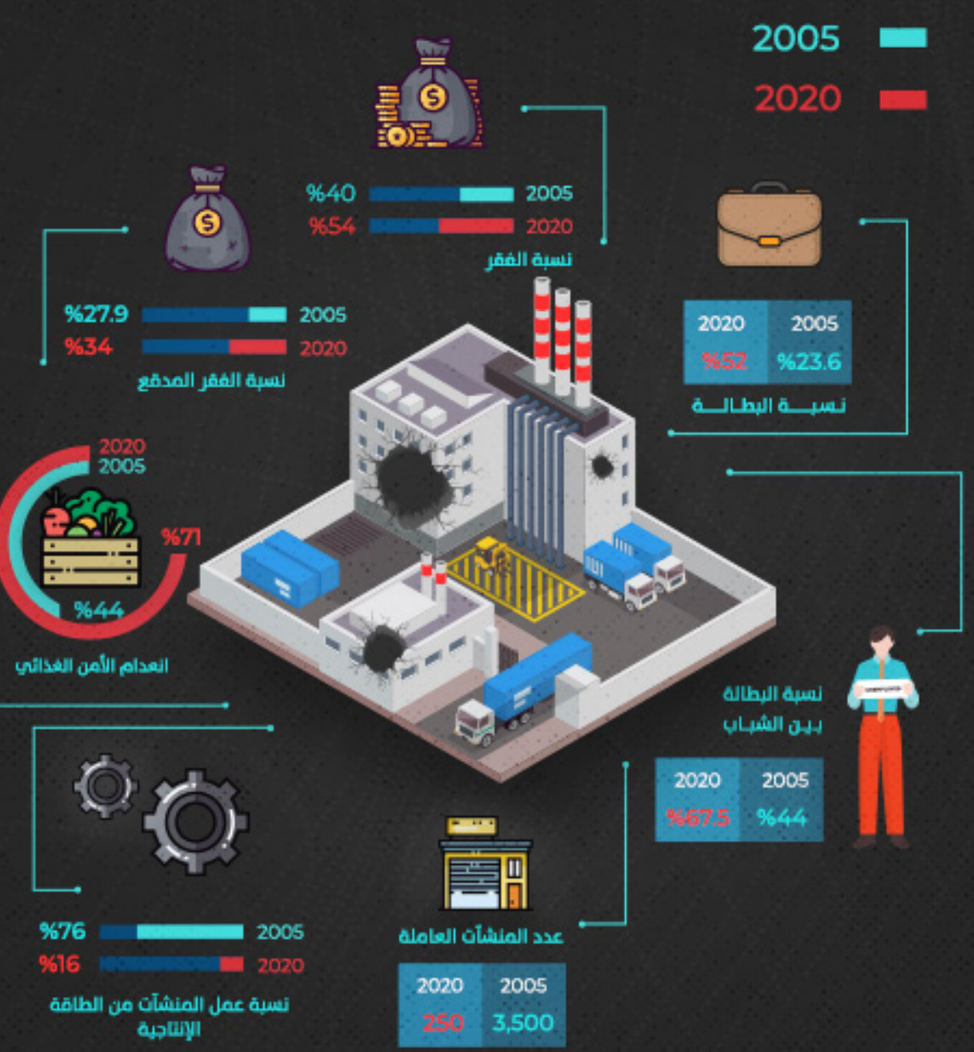

وقد كشفت وثيقة أعدها مكتب منسق الأعمال في الأراضي الفلسطينية التابع للجيش الإسرائيلي سميت «الخطوط الحمراء» عن اعتماد إسرائيل حدًا أدنى من السعرات الحرارية التي يُسمح أن يتناولها الفلسطيني في غزة وفقًا لسنّه وجنسه وأنواع الغذاء الأساسية التي يمكن إدخالها إلى غزة، وبناءً على ذلك احتساب عدد الشاحنات الغذائية التي يُسمح بدخولها للقطاع.
ومع بداية الحصار حتى عام 2010، بلغ معدل الشاحنات التي سُمح بدخولها للقطاع نحو 2,400 شاحنة شهريًا، لينخفض معدل الشاحنات الداخلة إلى نحو 7,517 شاحنة شهريًا مع نهاية عام 2019.
من جانب آخر، استطاع قطاع غزة إدخال بعض البضائع من مصر، مثل الوقود ومواد البناء، حيث دخل عبر «معبر صلاح الدين» المحاذي لمعبر رفح الحدودي مع مصر في الفترة ما بين أيار/ مايو 2018 وحتى نهاية عام 2019 حوالي 15٪ من الإسمنت الوارد لغزة، وحوالي 80٪ من غاز الطبخ.
مع ذلك، فإن كميات البضائع والمنتجات والمواد التي تدخل إلى قطاع غزة تبقى غير كافية لسد حاجات نحو مليوني إنسان من سكان القطاع.

ثالثا: القيود البحرية تهدد قطاع الصيد

تقضي اتفاقية أوسلو التي وقعت عليها كل من منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل عام 1994 بالسماح للفلسطينيين بالإبحار حتى مسافة 20 ميلًا بحريًا (نحو 37 كيلو مترًا) مقابل شواطئ قطاع غزة. مع ذلك، فإنه دائماً ما يتم منع الفلسطينيين من الوصول لتلك المسافة وإرجاعهم لمسافات تقل عن 12 ميلًا بحريًا.
في عام 2002، سُمح للصيادين الفلسطينيين في القطاع بالإبحار حتى مسافة 12 ميلًا بحريًا قبل أن يتم تقليص هذه المسافة إلى 10 أميال بحرية عام 2006، قبل فترة بسيطة من تولي حركة حماس الحكم في غزة. وفي أكتوبر/ تشرين الأول 2006، تم تقليص المسافة مرة ثانية إلى 6 أميال بحرية ومرة ثالثة إلى 3 أميال بحرية عام 2009 بعد عملية «الرصاص المصبوب».
فيما سُمح للصيادين الفلسطينيين عام 2012 بالإبحار حتى مسافة 3-4 أميال بعد عملية «عامود السحاب»، وهي مسافة كان من المفترض زيادتها بشكل تدريجي حتى 6 أميال بحرية ثم 12 ميل بحري بعد توقيع اتفاق وقف إطلاق النار عقب عملية «الجرف الصامد» صيف 2014.
خلال عامي 2016 و2017، سمحت إسرائيل بتوسيع منطقة الصيد المسموح بها إلى 9 أميال بحرية، لينعكس ذلك إيجابًا على كميات الصيد الإجمالية، حيث سجلت الإحصائيات زيادة ملحوظة في كميات الصيد لم يشهده القطاع منذ بداية الحصار.
في يناير/ كانون الثاني 2019 أعلنت إسرائيل عن توسيع منطقة الصيد في منطقة ضيقة في شواطئ القطاع لتصل إلى 12 أو 15 ميلًا بحريًا، في الوقت الذي لا تتجاوز فيه منطقة الصيد المسموح بها 6 أميال بحرية في مناطق أخرى.
في الوقت ذاته، تفيد لجان الصيادين في غزة بشكلٍ مستمر باعتقال قوات البحرية الإسرائيليين الصيادين ضمن المناطق المسموح لهم بالصيد فيها، فضلاً عن تغيير التعليمات الموجهة للصيادين بشكل متكرر ومبالغ فيه.
ويعيل الصيادون في قطاع غزة حوالي 18,250 شخصًا، حيث يبلغ عدد صيادي الأسماك وفقاً لدائرة الثروة السمكية في وزارة الزراعة حوالي 3,700 صيادًا بعد أن كان عددهم حوالي 10,000 صيادًا قبل فرض الحصار، 2,000 منهم يعملون بشكلٍ منتظم، في حين أن الآخرين والبالغ عددهم 1,700 صياد يعملون بشكل متقطع، حسب تقرير لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية «أوتشا».

المنطقة الإسرائيلية العازلة تعيق عمل المزارعين

تفرض إسرائيل منذ سنوات منطقة داخل قطاع غزة ممتدة على السياج الفاصل بين القطاع وإسرائيل أسمتها بـ«المنطقة العازلة»، تحظر فيها تنقل السكان والمزارعين الفلسطينيين، بحيث تستهدف كل من يقترب من هذه المنطقة باعتبارها منطقة أمنية.

وعلى الرغم من أن هناك ضبابية حول المسافة المحظور الاقتراب منها، إلاّ أن الواقع العملي يشير إلى أن المسافة التي يستطيع سكان القطاع الوصول لها تبلغ حوالي 300 مترًا من السياج، في حين أن مسافة 100 متر من السياج هي المسافة المسموحة لوصول المزارعين الفلسطينيين.

وظل تطبيق هذه المسافات معمولاً به حتى سبتمبر/أيلول من عام 2005، حيث أعلنت السلطات الإسرائيلية أن مسافة 150 مترًا على الأقل عن السياج الفاصل هي المسافة التي يسمح لسكان القطاع الاقتراب منها، ثم وسعت المسافة في نوفمبر/تشرين الثاني من عام 2008 لتصبح 300 مترًا.

غير أن شن إسرائيل الهجوم العسكري على القطاع في كانون أول/ ديسمبر 2008 أدى إلى فرض مسافة جديدة – كنوع من العقاب بسبب الحرب- تبعد ما بين 1,000 حتى 1,500 مترًا عن السياج الفاصل، يحظر فيها على السكان والمزارعين الفلسطينيين الوصول لها، وهي المسافة التي تشكل حوالي 17٪ من مجموع أراضي القطاع و35٪ من الأراضي الزراعية.

علاوة على ذلك، عمدت القوات الإسرائيلية خلال سنوات الحصار والهجمات العسكرية إلى تدمير مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، شملت خسارات باهظة تكبدها المزارعون وأصحاب الأراضي.

بعد الهجوم العسكري عام 2012، سمحت إسرائيل بوصول السكان لمسافة تبعد 100 مترًا عن السياج الفاصل، ثم في عام 2013 فرضت حظرًا جديدًا تمثل بمنع اقتراب السكان من مسافة 300 متر.

وبالرغم من أن إسرائيل تحدد المسافات المسموح الوصول لها والمسافات المحظورة، والتي بموجبها يلتزم المزارعون الفلسطينيون خشية استهدافهم في حال تجاوزها، إلا أن القوات الإسرائيلية تستهدف في كثير من الأحيان حتى أولئك الموجودين في المساحات المسموح بها، دون مبررات موجبة لهذا الاستهداف، وتنفذ عمليات توغل دورية للأراضي الزراعية التي يعمل بها المزارعون في المناطق الآمنة.

إضافة إلى ذلك أقرت إسرائيل في كانون أول/ ديسمبر عام 2015 برش مبيدات عبر طائرات الرش الزراعية لتعرية الأراضي الزراعية المحاذية للسياج الفاصل بهدف كشفها، مما تسبب بحرق ما يقرب من 13,723 دونماً من المحاصيل الزراعية خلال الأعوام من 2014 وحتى 2018، وإلحاق الضرر بالثروة الحيوانية والتي يتواجد أكثر من 70٪ منها على الشريط الحدودي بين القطاع وإسرائيل.

تدهور الوضع الصحي

إحدى أثقل وأصعب التجارب التي يخوضها الفلسطيني في قطاع غزة تبدأ عند حاجته للرعاية الصحية واضطراره لاختبار معاناةٍ وانتظارٍ طويلٍ لأسابيع أو أشهر للحصول على العلاج الأساسي، قد تنتهي -في كثيرٍ من الحالات- حتى بعدم حصوله على الرعاية اللازمة.

خلال 13 عامًا، تعرض القطاع الصحي في غزة إلى عدة نكساتٍ أوصلته إلى مرحلةٍ سيحتاج بعدها عقودًا من الزمن لإصلاحه. تضمن خلال تلك الفترة ثلاث هجمات عسكرية إسرائيلية تخللها استهدافات مباشرة وغير مباشرة للمستشفيات والمراكز الصحية والطواقم الطبية، إلى جانب الإغلاق الكلي أو الجزئي للمعابر، ترتب عنه تقنين دخول الأدوية والمستلزمات الطبية وعجز القطاع الصحي عن استبدال أو استصلاح الأجهزة الطبية التالفة.

وفي الوقت الذي كانت فيه نسبة الأدوية المفقودة في مستودعات ومشافي القطاع تصل إلى نحو 16٪ فقط في عام 2005 قبل فرض الحصار على غزة، ارتفعت تلك النسبة بشكلٍ كبيرٍ لتصل إلى أكثر من 52٪ في شهر يناير 2020؛ 71٪ منها أساسيٌ للأطفال والأمهات.

وفي الوقت الذي بلغت فيه نسبة العجز في أدوية السرطان نحو 16٪ عام 2005، ارتفعت تلك النسبة لتصل إلى 60٪ في بداية عام 2020، الأمر الذي أثر بشكلٍ أساسيٍ على نسبة نجاة مرضى السرطان، وخاصة مرضى سرطان الثدي، حيث بلغت نسبة النجاة من سرطان الثدي عام 2005 نحو 60٪، لتنخفض عام 2020 إلى 42٪.[6]

في الوقت ذاته، تعجز كبرى مستشفيات القطاع عن تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين، حيث يستمر القطاع الصحي بالعمل بأقل من نصف طاقته، في الوقت الذي تزداد فيه الحالات المستعجلة بشكلٍ مضطردٍ تعجز المستشفيات عن استيعابه. يتضح ذلك بشكلٍ أساسيٍ من خلال

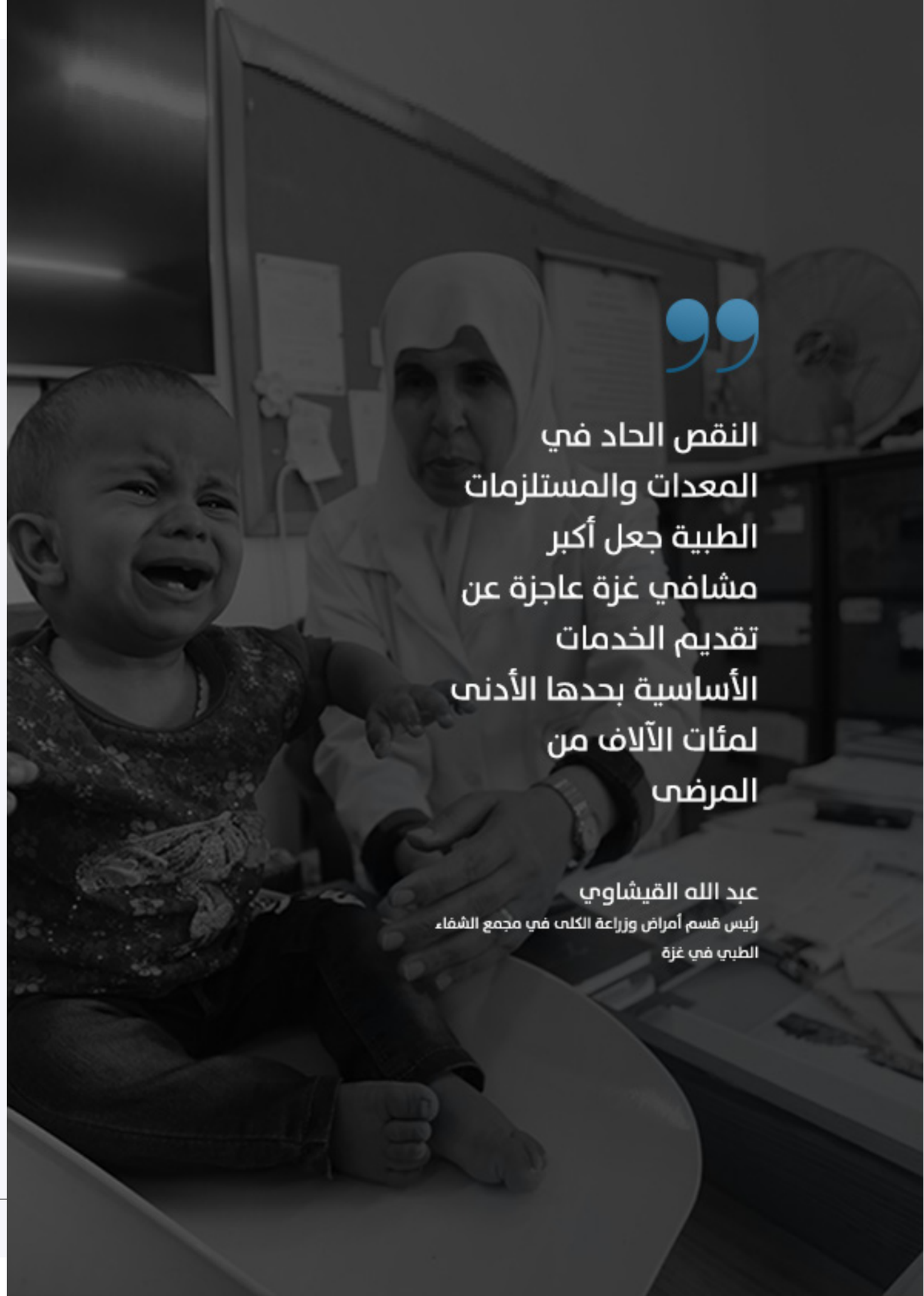

النظر إلى معدل الأسرَّة المتوفر لكل 1,000 شخص، والتي وصلت إلى نحو 1,4 فقط في بداية عام 2020، مقابل سريرين لكل 1,000 شخص عام 2005.
لذلك، يُجبر المرضى ممن يحتاجون للخضوع إلى العمليات الجراحية الاختيارية للانتظار لفتراتٍ تصل حتى 16 شهرًا، مقابل 3 أشهرٍ فقط عام 2005.
وحتى في حالات دخول الأدوية والمستلزمات الطبية للقطاع، يحدث ذلك بشكلٍ متقطعٍ وغير كافٍ لتغطية الحاجة الملحة والمتزايدة للمستشفيات. على سبيل المثال، خلال النصف الأول من عام 2019، استقبل قطاع غزة شحنة أدويةٍ واحدةٍ من رام الله في منتصف شهر مايو/أيار، مثلت ما لا يتعدى 3٪ فقط من حاجة القطاع للأدوية الأساسية.[7]
ويتأثر الأطفال بشكلٍ خاص بالوضع الصحي المتردي في القطاع باعتبارهم الفئة الأكثر هشاشة. وفي ظل ضعف الإمكانات الطبية، يبقى أكثر من نصفهم يعانون من مرض الأنيميا، بنسبةٍ وصلت إلى 55٪ حتى بداية عام 2020، مقارنة بنحو 45٪ عام 2005.
أثر ذلك لا يظهر على صحتهم الجسدية وحسب، بل يمتد ليظهر بشكلٍ واضحٍ أيضًا على صحتهم النفسية والعقلانية. فترتب الحصار المطبق على القطاع منذ 14 عامًا، ومعايشة الأطفال ثلاث هجماتٍ عسكريةٍ مدمرة وعشرات حالات القصف والهجمات العسكرية الأخرى، ترتب على ارتفاع نسبة الأطفال ممن يعانون من الاكتئاب أو يشعرون بالقلق والخوف الدائمين لتصل على نحو 62٪ مع بداية عام 2020، مقارنة بنحو 25٪ عام 2005، قبل فرض الحصار على غزة.
تنعكس حالة القطاع الإنسانية والصحية كذلك على صحة الأمهات، حيث ارتفع معدل وفيات الأمهات ليصل إلى 19,1 لكل 100,000 مولود حي، وانخفض معدل الخصوبة العام من نحو 4,6 مولود لكل امرأة عام 2005، إلى 3,6 مولود مع نهاية عام 2019، كما ارتفعت معدلات الولادة القيصرية إلى 23٪، لأسباب تعزى غالبًا لتدهور صحة الأمهات.
وبسبب الأعداد المتزايدة من المرضى والمصابين في حالات الطوارئ، تبقى المستشفيات والمراكز الطبية عاجزة عن استقبالها بشكلٍ منتظم. ورغم فتح أقسام أو مراكز صحية جديدة من فترةٍ لأخرى، يبقى ما تحتاجه تلك الأقسام من أدوية ومواد ومستلزمات طبية وكادر طبي مفقودًا بشكلٍ كبير. لذلك، تلجأ كبرى مستشفيات القطاع عادةً لتحويل المرضى من ذوي الحالات الخطرة إلى العلاج بالخارج، إما في إسرائيل أو الأردن عبر معبر إيرز، وإما في مصر أو غيرها عبر معبر رفح.
في هذه الحالة، تبقى الغالبية العظمى من المرضى المحولين للخارج رهينة قرار السلطات الإسرائيلية بمنحهم العلاج من عدمه، في الوقت الذي تُرفض طلبات أعداد كبيرة منهم للخروج عبر معبر إيرز والعلاج في المستشفيات خارج غزة.
على سبيل المثال، انخفضت نسبة الموافقات الإسرائيلية على طلبات العلاج بالخارج للمرضى في قطاع غزة من نحو 97٪ عام 2005 قبل فرض الحصار الإسرائيلي على غزة[8]، إلى أقل مستوى لها عند 54٪ عام 2017، لترتفع بشكلٍ بسيطٍ خلال عام 2019 وحتى بداية عام 2020 وتصل إلى 65٪.[9][10]

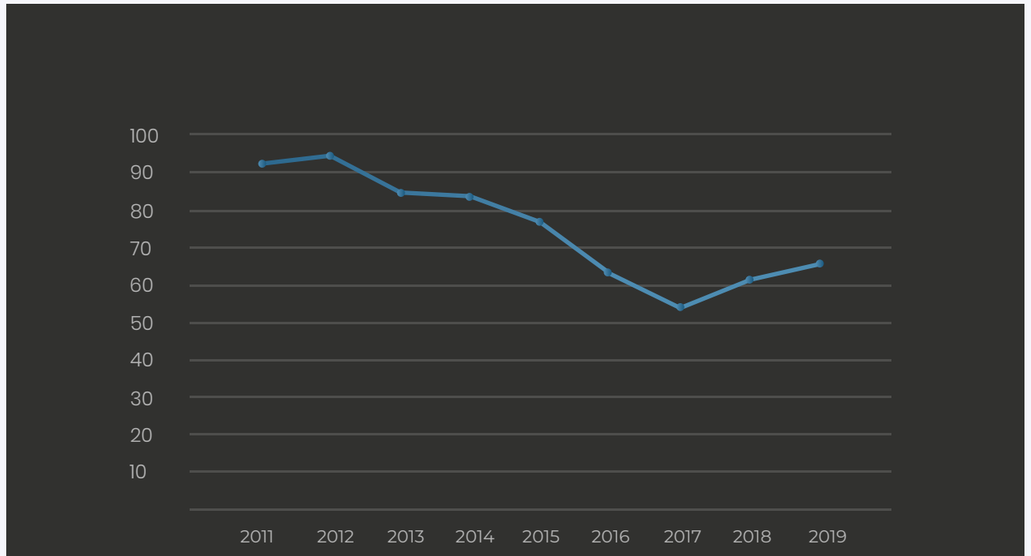

نسبة قبول تصاريح العلاج ما بين عامي 2011 – 2019

بالمقابل، تحصل طلبات تصاريح العلاج لجرحى «مسيرات العودة الكبرى» على الحدود الشرقية لقطاع غزة مع إسرائيل على رفض بالغالبية العظمى. على سبيل المثال، تلقت السلطات الإسرائيلية في الفترة ما بين 30 مارس 2018 – 30 أبريل 2019، 550 طلب تصاريح للعلاج في الخارج عبر معبر إيرز، لم تقبل سوى نحو 17٪ منها، فيما رفضت 26٪ وأجلت 56٪ منها.
ومع تزايد استهداف القوات الإسرائيلية على الحدود مع غزة للمشاركين في التظاهرات بشكلٍ مباشرٍ وبصورةٍ تترك آثار طويلة الأمد، ارتفع عدد ذوي الإعاقة في القطاع ليصل إلى 48,210 فردًا، بنسبة وصلت إلى 2,4٪ من إجمالي عدد السكان.

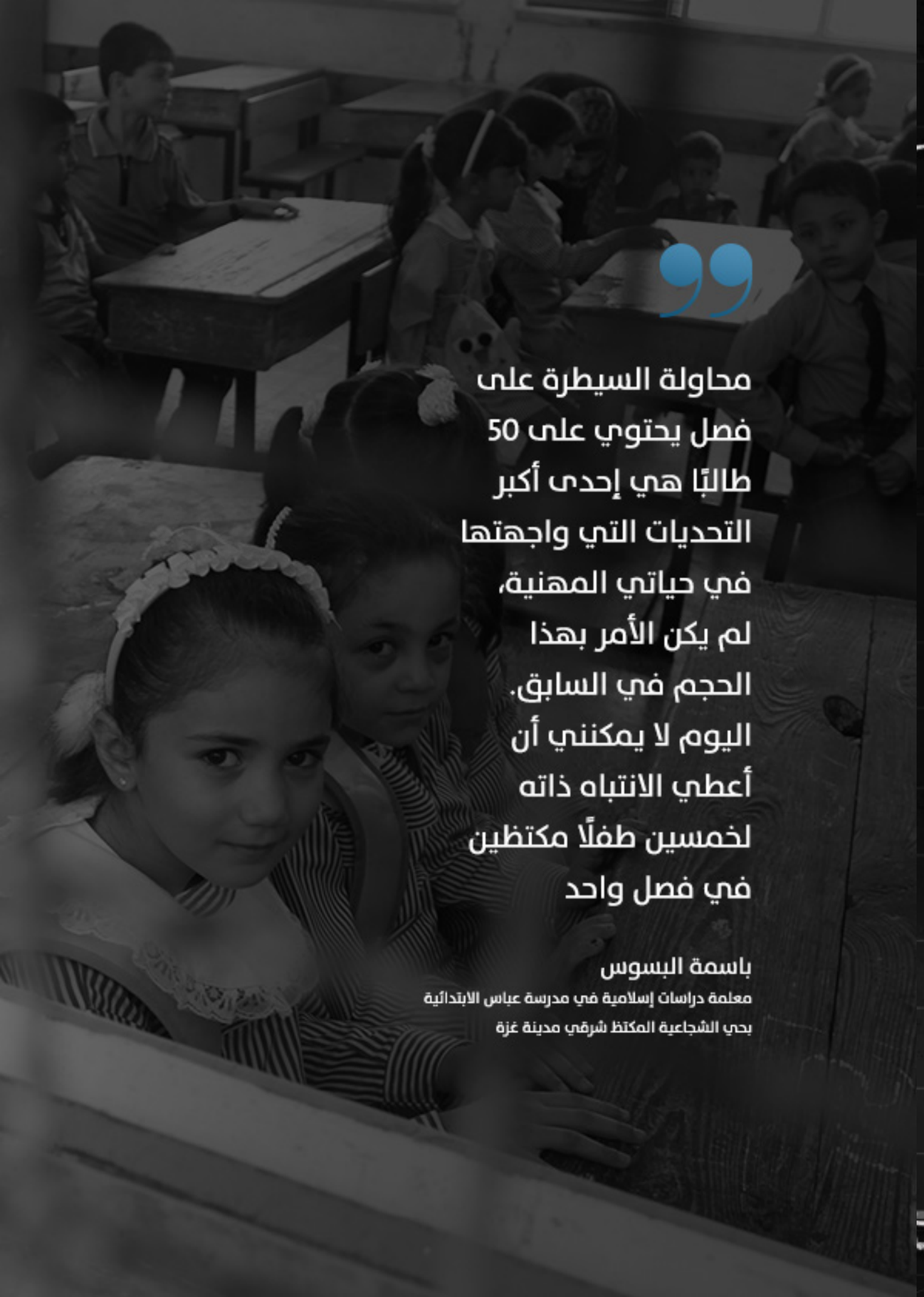

محاولة السيطرة على
فصل يحتوي على 50
طالبًا هي إحدى أكبر
التحديات التي واجهتها
في حياتي المهنية،
لم يكن الأمر بهذا
الحجم في السابق.
اليوم لا يمكنني أن
أعطي الانتباه ذاته
لخمسين طفلًا مكتظين
في فصل واحد

باسمة البسوس

معلمة دراسات إسلامية في مدرسة عباس الابتدائية
بحي الشجاعية المكتظ شرقي مدينة غزة

غزة: مساحة الموت

عجز القطاع الصحي

2020 — 2005

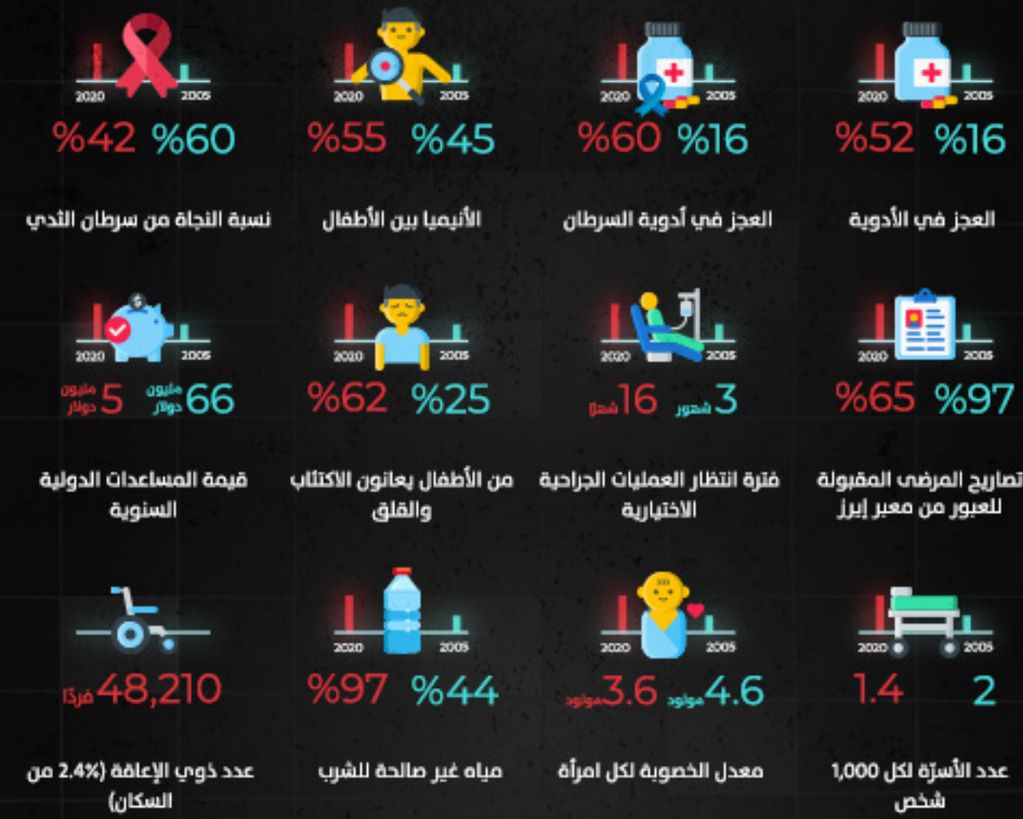

تحديات التعليم

يواجه قطاع التعليم في غزة اليوم إحدى أكبر الأزمات التي واجهها حتى خلال فترات الهجمات العسكرية، بحيث تبقى جميع مدارس القطاع تقريبًا (حكومية وتابعة للأونروا) تعاني من عجز كبير في الموازنات وأعداد المعلمين والموظفين، مقابل ارتفاع أعداد الطلاب بشكلٍ غير مسبوق.

وفي الوقت الذي تستهدف فيه -أحيانًا- القوات الإسرائيلية خلال الهجمات العسكرية مدارس مختلفة حول القطاع، ما تزال بعض المدارس تعاني أضرارًا تؤثر بشكلٍ كبيرٍ على العملية التعليمية، وتحول دون حصول الطلاب على تعليمٍ صحي.

وبسبب ارتفاع أعداد الطلاب بشكلٍ كبيرٍ خلال العقدين الماضيين، مقابل توفر أعداد غير كافية من المدارس، تعمل غالبية مدارس القطاع اليوم بنظام الفترتين (صباحية ومسائية)، بنسبة بلغت في بداية عام 2020 نحو نحو 66,5٪ من إجمالي عدد المدارس الحكومية والتابعة للأونروا.

رغم ذلك، ما تزال مشكلة اكتظاظ الغرف الصفية قائمة أكثر من أي وقت مضى، حيث بلغ معدل الطلاب في الغرفة الصفية الواحدة في بداية عام 2020 أكثر من 41 طالبًا، مقابل نحو 36,5 طالبًا عام 2005.

لهذا، ولكي يتمكن القطاع التعليمي من اجتياز تلك التحديات بشكل جزئي، يحتاج قطاع غزة إلى بناء 86 مدرسة جديدة وإضافة 1,081 فصلًا في المدارس القائمة بالفعل بحلول عام 2021.

يقابل ذلك عجز حاد في عدد المعلمين، حيث بلغ النقص في عدد المعلمين في المدارس الحكومية وتلك التابعة للأونروا نحو 850 معلمًا، مقابل 660 عام 2005.

لذلك، نحو 50٪ من الطلاب في الفئة العمرية ما بين (5 – 17) عامًا لا يحققون قدراتهم التعليمية الكاملة، بسبب الآثار النفسية الكبيرة التي خلفتها سنوات من الحصار والهجمات العسكرية المتكررة، إلى جانب الانقطاع المستمر للتيار الكهربائي والوضع العام غير المستقر في القطاع.

ورغم التحديات التي يواجهها قطاع التعليم، تبقى نسبة المتعلمين في قطاع غزة واحدة من بين الأعلى في العالم، وأعلى منها في الضفة الغربية، حيث بلغت نسبة المتعلمين مع بداية عام 2020 نحو 96,3٪، مقابل 92,5٪ عام 2005.

مع ذلك، يبقى كثير من خريجي الجامعات غير قادرين على الحصول على شهاداتهم الجامعية بسبب عدم قدرتهم على تسديد رسوم الدراسة واستخراج الشهادات، الأمر الذي يترتب عليه عدم قدرتهم على الحصول على وظائف أو التقديم لمنح دراسية في الخارج.

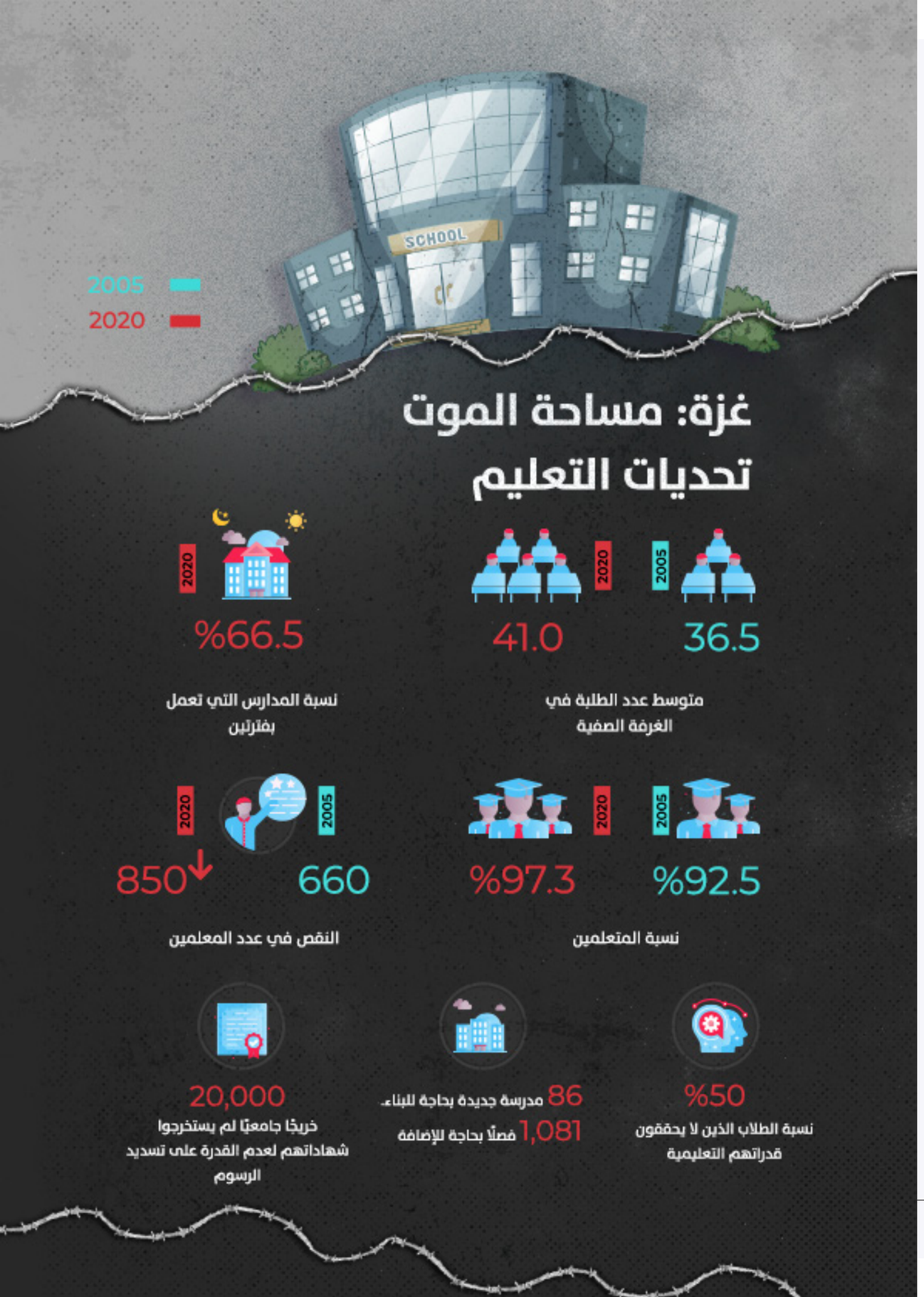

أزمة اللاجئين: الأونروا تعجز عن توفير الحاجات الأساسية

يعيش في قطاع غزة، والذي تبلغ مساحته 365 مترًا مربعًا، ما يقرب من 2 مليون نسمة، منهم 1,386,455 لاجئًا مسجلًا، بمن في ذلك 271,900 طالبًا يرتادون المدارس التابعة للأونروا.[11]

وجاءت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدني (أونروا)، والتي تأسست نتيجة الصراع العربي الإسرائيلي عام 1948، لترعى وتقدم المساعدة للاجئين الفلسطينيين، في الأراضي الفلسطينية ودول الجوار.

تقدم الأونروا خدماتها في ثماني مخيمات في قطاع غزة، يعيش فيها ما يقرب من 600,000 لاجئًا فلسطينيًا، حيث تقدم فيها الخدمات الإغاثية، والتعليمية، والصحية، والاجتماعية، والقروض الصغيرة، والمساعدات الطارئة.

تعتمد الأونروا في تمويلها على الدعم المادي من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي، حيث يشكل ذلك حوالي 92٪ من وارداتها المالية.

وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكبر جهة مانحة للأونروا، في حين أن دول الاتحاد الأوروبي تأتي كثاني أكبر ممول، وتساهم بقية الدول الأخرى بمبالغ جزئية لدعم ميزانية الأونروا التي تبلغ سنوياً ما يزيد عن 1,3 مليار دولار.

بعد الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة عام 2014، أعلنت الأونروا تقليص عدد المستفيدين من برامج المساعدات الغذائية والمساعدات الأخرى التي تقدمها بسبب عجز في ميزانيتها بلغ 65٪، حيث استثنت الوكالة نحو 43,000 عائلة من قوائم المتلقين للمساعدات الغذائية، بالإضافة إلى إعلانها عن تقليص في برنامج المساعدات المادية والذي كان يقدم نحو 40 دولارًا أمريكيًا لـ21,000 عائلة من اللاجئين.

لاحقًا، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية في تاريخ 16 يناير/كانون الثاني 2018 عن تجميد مبلغ 125 مليون دولارًا من مساعدتها للأونروا. خلال الشهر ذاته، أعلن أيضاً الرئيس الأمريكي «دونالد ترامب» عن تقليص المساهمة المقدمة لدعم اللاجئين لتصبح 65 مليون دولارًا، لتعلن الأونروا بعد نحو شهرٍ واحد عن إلغاء عقود عمل أكثر من 100 مهندس في غزة، كانوا يعملون لديها لفتراتٍ قاربت العشر سنوات في مشاريع مختلفة، كما لم تجدد عقود 68 موظفًا يعملون بنظام الطوارئ، وأحالت 540 آخرين إلى وظائف جزئية.

نتيجةً لذلك، ارتفعت نسب الفقر والبطالة بشكلٍ غير مسبوق، ليعاني كل لاجئ في قطاع غزة اليوم من نقصٍ في الغذاء، أو الماء، أو الكهرباء، أو الرعاية الصحية والتعليمية.

وحسب الأونروا، فإن نحو 68٪ من اللاجئين المسجلين في غزة اليوم يفتقرون للأمن الغذائي، في الوقت الذي يمثل فيه الحصول على الغذاء تحديًا كبيرًا.

ورغم كون التعليم في مدارس الأونروا للاجئين مجانيًا، تعاني غالبية العائلات في توفير اللوازم المدرسية بشكلٍ كبير، فيما تبقى الغرف الصفية مكدسة ليصل معدل الطلاب في الغرفة الصفية الواحدة إلى أكثر من 41 طالبًا، فيما يصل عدد الطلاب في بعض الفصول إلى 45-50 طالبًا.

أزمة الكهرباء

تعود أزمة الكهرباء في قطاع غزة لبداية فرض الحصار عليه عام 2006، حين قصفت القوات الإسرائيلية ستة محولات رئيسة في محطة توليد الكهرباء الوحيدة في القطاع، ما أدى إلى توقفها عن العمل بشكلٍ كامل. ومنذ ذلك الحين يعاني القطاع من عجز كبير في الطاقة الكهربائية لا تزال قائمة حتى اليوم، حيث وصلت الأزمة إلى ذروات متفاوتة انقطعت فيها الكهرباء لفترات وصلت إلى 16 ساعة يوميًا أو أكثر.

تم لاحقًا إصلاح المحطة جزئياً، وأصبح سكان القطاع يحصلون على ساعات قليلة من الكهرباء، لكن الأزمة الأكبر تتمثل في ضعف كميات الوقود التي تصل إلى القطاع.

في نوفمبر/تشرين الثاني 2009 اعتمد الاتحاد الأوروبي آلية تحويل الأموال المخصصة للوقود إلى وزارة المالية الفلسطينية، لتقوم هي بدورها بشراء الوقود اللازم للمحطة، غير أن الكمية تقلصت في ذلك الوقت إلى 4500 مترًا مكعبًا، وهي ما تكفي لإنتاج 30 ميغاوات فقط، الأمر الذي تسبب في زيادة ساعات فصل الكهرباء.

في عام 2011 أصبح القطاع يعتمد في تشغيل محطة توليد الكهرباء على الوقود المصري، حيث كانت كمية الوقود القادمة من مصر لغزة تكفي لإنتاج 80 ميغاوات شهريًا، غير أنه في عام 2012 توقف توريد الوقود المصري للقطاع، حيث ظل القطاع معتمدًا على المخزون الذي لديه إلى أن نفذت الكمية في فبراير/شباط 2012.

منذ ذلك الوقت يعاني سكان القطاع من انقطاع مستمرٍ للكهرباء يوميًا، حيث أصبحت المحطة لا تلبي نصف حاجة السكان من الكهرباء، إذ تحتاج المحطة إلى 650 ألف لتر من السولار لتعمل بكامل طاقتها، في حين أن الكمية الواردة تعد أقل من النصف، فضلاً عن حاجة المحطة للصيانة والتطوير.

في عام 2017 بلغت الأزمة ذروتها، حيث كان يحصل سكان القطاع على ما يتراوح من 4-6 ساعات يوميًا من الكهرباء في أفضل الأحوال، مما أثر على الحياة اليومية للسكان بشكلٍ كبير.

عام 2018 ونتيجة للتبرعات المقدمة من الحكومية القطرية أصبحت محطة الطاقة تعمل من خلال ثلاث مولدات، وأصبح السكان يحصلون على 8 ساعات وصل للكهرباء يقابلها 8 ساعات قطع بشكلٍ منتظم، إلا أن ذلك أيضًا لم يكن كافيًا لسد احتياجات السكان اليومية من الكهرباء.

في عام 2019 استمرت المحطة في تزويد السكان بثماني ساعات كهرباء يوميًا، إلا أن منع السلطات الإسرائيلية دخول الوقود في يونيو/ حزيران 2019 أثر بشكلٍ كبير على الإمكانية المحدودة الموجودة لتزويد الكهرباء، كما سيكون لذلك آثارًا مدمرة على مياه الصرف وعمل البنى التحتية. مع بداية عام 2020، يتلقى سكان قطاع غزة اليوم نحو 6 ساعات وصل يقابلها 8 ساعات فصل للكهرباء

خلفية قانونية

طيلة 14 عامًا، يعاني السكان في قطاع غزة من حصار خانق فرضته السلطات الإسرائيلية على مقومات الحياة الأساسية، حيث أغلقت معظم المعابر التجارية، وفرضت سيطرة مطلقة على المعابر المتبقية، وحرمت المزارعين من العمل في الأراضي الزراعية المحاذية للحدود بدواعي المخاوف الأمنية، ومنعت الصيادين من الصيد في أعماق البحار أو الدخول إلى المساحة المسموح بها قانونًا في كثير من الأحيان. إلى جانب ذلك، تُحرم الغالبية العظمى من السكان من التنقل والحركة عبر المعابر لأغراض العلاج أو الدراسة أو العمل، فضلاً عن نقص السلع الغذائية والمواد الأساسية للبناء والأدوية اللازمة للمستشفيات والمرضى بسبب تقليص أو منع دخولها، مما فاقم الأزمة الإنسانية وجعل القطاع بيئة غير قابلة للحياة.

ورغم محاولة السلطات الإسرائيلية التخلي عن التزاماتها كقوة احتلال تجاه قطاع غزة بعد انسحابها منه عام 2005، إلا أن ذلك يخالف أحكام القانون الدولي، وبالتحديد اتفاقية لاهاي لعام 1907، حيث تنص المادة (42) في القسم الثالث فيها بعنوان «السلطة العسكرية في أرض دولة العدو» على أنه « تعتبر أرض الدولة محتلة حين تكون تحت السلطة الفعلية لجيش العدو ولا يشمل الاحتلال سوى الأراضي التي يمكن أن تمارس فيها هذه السلطة بعد قيامها».

يعني ذلك أن المنطقة تعتبر محتلة في حال تحقق مبدأ السيطرة الفعلية على الأراضي، وهو ما تمارسه إسرائيل بعد انسحابها من القطاع، حيث استمرت في السيطرة الكاملة على منافذ القطاع البرية والبحرية والجوية، فهي تتحكم في حركة الأفراد والبضائع من خلال المعابر البرية، وتمنع السكان من الصيد لمسافات معينة، كما أنها تحرم السكان من استخدام المجال الجوي.

ووفقاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان، فإن السلطات الإسرائيلية ملزمة باحترام حقوق السكان الفلسطينيين في قطاع غزة، كحقهم في التنقل والتعليم والعمل دون قيودٍ أو شروطٍ تعسفية، باعتبار أن هذه الحقوق حقوق أساسية كفلتها المواثيق والأعراف الدولية ذات العلاقة.

فالحق في التنقل هو حق أساسي يحظر قيده بموجب أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان، حيث نصت المادة (12) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1966 على أنه «لكل فردٍ حرية مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده»، و«لا يجوز حرمان أحد، تعسفًا، من حق الدخول إلى بلده».

وخلال سنوات الحصار، حظرت السلطات الإسرائيلية إدخال العديد من البضائع والسلع الغذائية والمستلزمات الطبية للقطاع، دون إبداء أية أسبابٍ لذلك، وهو ما يعد مخالفًا بشكلٍ مطلق لأحكام القانون الدولي الإنساني الذي حظر تجويع المدنيين، حيث نصت اتفاقية جنيف الرابعة في المادة (55) على أنه «من واجب دولة الاحتلال أن تعمل، بأقصى ما تسمح به وسائلها، على تزويد السكان بالمؤن الغذائية والإمدادات الطبية، ومن واجبها على الأخص أن تستورد ما يلزم من الأغذية والمهمات الطبية وغيرها إذا كانت موارد الأراضي المحتلة غير كافية».

ونصت المادة (56) من الاتفاقية ذاتها على أنه من واجب دولة الاحتلال أن تعمل، بأقصى ما تسمح به وسائلها، وبمعاونة السلطات الوطنية والمحلية، على صيانة المنشآت والخدمات الطبية والمستشفيات وكذلك الصحة العامة والشروط الصحية في الأراضي المحتلة، وذلك بوجه خاص عن طريق اعتماد وتطبيق التدابير الوقائية اللازمة لمكافحة انتشار الأمراض المعدية والأوبئة. ويسمح لجميع أفراد الخدمات الطبية بكل فئاتهم بأداء مهامهم».

إلى جانب ذلك، عمدت السلطات الإسرائيلية خلال الهجمات العسكرية على قطاع غزة إلى إصدار الأوامر لجيشها باستهداف الأعيان المدنية والمناطق الزراعية والمنشآت الأساسية والتي تعد أشياءً لا غنى عنها لبقاء السكان على قيد الحياة، وهو ما يمثل مخالفة صريحة لأحكام البروتوكول الإضافي الأول (الملحق) لاتفاقيات جنيف عام 1977، حيث نصت المادة (54) منه على:

1- يحظر تجويع المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب.

2- يحظر مهاجمة أو تدمير أو نقل أو تعطيل الأعيان والمواد التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين ومثالها المواد الغذائية والمناطق الزراعية التي تنتجها والمحاصيل والماشية ومرافق مياه الشرب وشبكاتها وأشغال الري، إذا تحدد القصد من ذلك في منعها عن السكان المدنيين أو الخصم لقيمتها الحيوية مهما كان الباعث سواء كان بقصد تجويع المدنيين أم لحملهم على النزوح أم لأي باعث آخر».

التوصيات

بناء على المعلومات التي وثقها المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان في هذا التقرير، فإنه يوصي بالتالي:

1- يطالب الأورومتوسطي المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته في حماية المدنيين الفلسطينيين، وذلك من خلال العمل الجاد على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي طويل الأمد لكافة الأراضي الفلسطينية، لوقف ما يُرتكب من جرائم حرب وعقوبات جماعية بحق السكان المدنيين.

2- يدعو المجتمع الدولي لحث السلطات الإسرائيلية على الالتزام بمسؤولياتها تجاه السكان المحتلين وفق ما قررته المواثيق والمعاهدات والأعراف الدولية.

3- يطالب باتخاذ كافة التدابير اللازمة لوضع حد لإفلات دولة الاحتلال من العقوبات على الانتهاكات الجسيمة وجرائم الحرب التي ارتكبتها بحق المدنيين الفلسطينيين، بما في ذلك فرض عقوبات عليها حتى تمتثل لأحكام القانون الدولي.

4- يدعو الأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقيات جنيف للوفاء بالتزاماتها الواردة في المادة الأولى من الاتفاقية والتي تتعهد بموجبها بأن تحترم الاتفاقية وأن تكفل احترامها في جميع الأحوال، بحيث تكفل التزام إسرائيل بالاتفاقية. وكذلك الوفاء بالتزاماتها القانونية بموجب المادة (146) من الاتفاقية الرابعة والتي تتيح لها ملاحقة المتهمين باقتراف مخالفات جسيمة للاتفاقية.

5- يطالب بإحالة المتورطين– بمن فيهم القادة والجنود الإسرائيليين- الذين ارتكبوا انتهاكات ضد المدنيين الفلسطينيين إلى المحاكم المختصة بما فيها محاكم الدول الأطراف في اتفاقيات جنيف، وفق مبدأ الاختصاص العالمي، والمحكمة الجنائية الدولية وضمان عدم إفلاتهم من العقاب.

المراجع

1 https://features.gisha.org/%D%8BA%D%8B%2D%91%9D%8A%-9D%8B%5D%88%9D%8B%1D%8A%-9D%8B%9D-86%9%D%8A%7D%84%9D%88%9D%8B%6D%8B%-9D%8A%7D%84%9D%8AD%D%8A%7D%84%9D8%9A/

2 https://gisha.org/ar/graph/1412/?datares=monthly

3 https://www.ochaopt.org/ar/content/seawater-pollution-raises-concerns-waterborne-diseases-and-environmental-hazards-gaza1-

4 https://gisha.org/ar/graph/1424/?datares=monthly

5 https://gisha.org/ar/graph/1424/

6 https://www.medecinsdumonde.org/en/actualites/publications/12/12/2019/labyrinths-health-gaza

7 https://www.medecinsdumonde.org/en/actualites/publications/12/12/2019/labyrinths-health-gaza

8 https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/7FE274FFC9BA7377C1257118003845BD-ocha-opt-gaza31-jan.pdf

9 https://www.ochaopt.org/content/gaza-health-sector-still-struggling-cope-great-march-return-injuries

10 https://gisha.org/graph/2392?year-select=2019&month-select=12

11 https://www.unrwa.org/where-we-work/gaza-strip

Euro-Med Human Rights Monitor
الأورومتوسطي لحقوق الإنسان

Maison des Associations Rue des Savoises 15 CH-1205 Genève
جنيف - سويسرا

info@euromedmonitor.org
www.euromedmonitor.org